



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييج

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد دولي

الموضوع:

دور مناخ الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة (2010-2023)

إشراف الأستاذ(ة):

- د. سمير بن عباس

من إعداد الطالبتين:

- علواني امينة

- لوعيل بثينة

السنة الجامعية: 2024-2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

1438

الإهداء

لى من كان السند والدرعم الاول،

لى زوجى الحبيب، رفيق وبنى، الذى كان حضوره طمأينة، وتشجيعه وافتاء، وصبره خير معين فى لحظات التعب.

وهديك هذا العمل عربون شكر وامتنان لك ما بذلته للاجلى.

لى أبنائى الاعزاء،

أتمم النور الذى يضيء حيايتى، أتمم البسمة التى تمنحني القوة كل يوم...

وهديكم هذه الثمرة المتواضعة، لعلها تكون بداية فخر تروونه فى أكم،

وأمنية زرعها فى وركم بأن يكون العلم طريقكم كما اخترته ليكون وبنى.

لى والدي الغائبين،

لى أمي نبع الحنان، بردائي فتحت لي أبواب التوفيق،

ولى أبي، من علمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والاحتواء...

لى كل من آمن بي، ورافقني فى هذه الرحلة، بكلمة، أو دعاء، أو لحظة فهم واحتواء...

وهديكم جميعاً هذا العمل، بامتنان لا يكتبه الحبر، بل يسكن القلب.

أمينة

الإهداء

واخر دعواتهم ان الحمد لله رب العالمين

الحمد لله على طيب الاستهلاك ومسك الثتام

وهدي هذا النجاح

لي من اغرق على بحنانه وكرم عطائه. من سعي جاهدا في عمي واول من ربح مبادئ الاسلام في نفسي الى روح ابي الغالي رحمة الله

عليه لي من احمى اسمه بكل فخر

لي من تعانقني كل صباح ودعواتها لي بالتوفيق والنجاح من اكتظت يداها بالحنان وبعثت في قلبي الايمان. من تلمهني الصبر و

تمدني بالشغف والعزم الى وجهتي الاولى وهي العزيمة

لي ضلعي الثابت وامان اياي لي من شدوت عضدي بحم فكاوينا بيع ارتوي منها الى خيرة اياي و صفوتها لي قره عيني ... اخواتي

الغاليات (مديحة، سماح) اخوتي الغالين (بدر الدين، عمار، اسحاق، اوم)

لكل من كان عوناً وسنداً في هذا الطريق ... للاصدقاء الاوفياء ورفقاء السنين الاصحاب الشدائد والازمات لي من افاضوني بمشاعرهم

و نصحهم الخلصة (ونام هند فاطمة حكيمة زينة)

وهديكم هذا النجاح وثمره نجاحي الذي لطالما تمنينته ها انا اليوم اكملت واتيتمت اول ثمراته بفضل الله سبحانه وتعالى

فالحمد لله على ما وهبني وان يجعلني مباركا وان يعنني بينما كنت فمن قال انا لها نالها

وانا لها وان ابنت رغما عنها ابنت بها فالحمد لله شكر اوحبا وامتنانا على البدء والثتام

بثينة

شكر وعرّفان

بكل معاني التقدير والامتنان، نتقدم بخالص الشكر والعرّفان إلى أستاذنا المشرف
الفاضل: **سمير بن عباس**، على ما قدمه لنا من دعم علمي متواصل، وتوجيهات
قيّمة، ونصائح نابغة من خبرته الواسعة، فكان نعم الموجّه والمساند خلال مراحل
إعداد هذه المذكرة.

كما لا يفوتنا أن أعبر عن امتناننا العميق إلى كافة الأساتذة الأجلاء الذين لم يبخلوا
علينا بعلمهم ومعرفتهم طوال مسيرتنا الدراسية، وكانوا بحق منارات نهدي بها في
طريق العلم والمعرفة.

ونتوجه بجزيل الشكر إلى إدارة القسم وكل الطاقم الإداري، على ما بذلوه من جهود
متواصلة لتوفير بيئة جامعية مناسبة ساعدتنا على البحث والتحصيل.

ولا ننسى أن نعبر عن تقديرنا وامتناننا إلى زملائنا الطلبة، الذين كانوا رفقاء درب
وسندًا حقيقيًا في رحلة العلم، فتقاسمنا معًا الجهد والطموح والتحديات.

كما نتوجه بالشكر الخاص إلى زملائنا في العمل، على دعمهم المعنوي وتفهمهم
لظروف الدراسة، ومساندتهم لنا خلال فترة إعداد هذا العمل، فكانوا خير عون لنا في
التوفيق بين الدراسة والحياة المهنية.

لكم جميعًا، نقول: شكرًا من القلب، وجزاكم الله عنا كل خير.

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر مناخ الاستثمار على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2023، من خلال التعرف على مدى تأثير العوامل السياسية، الاقتصادية، القانونية، والمؤسسية في جذب أو عزوف المستثمرين الأجانب. ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام أداة تحليل البيانات والإحصاءات المتوفرة من التقارير الرسمية، وذلك من خلال دراسة تطور مؤشرات مناخ الأعمال ومقارنة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي خلال الفترة المدروسة. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال يواجه عدة عراقيل رغم الإصلاحات التشريعية والمؤسسية، مثل البيروقراطية، عدم الاستقرار القانوني، وضعف الشفافية، وهو ما انعكس سلبًا على تدفق الاستثمارات الأجنبية مقارنة بدول الجوار.

الكلمات المفتاحية: مناخ الاستثمار، الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، التشريعات الاقتصادية، بيئة الأعمال.

Abstract:

This study aimed to analyze the impact of the investment climate on the inflow of foreign direct investment (FDI) in Algeria during the period from 2010 to 2023. It sought to examine how political, economic, legal, and institutional factors influence the attraction or deterrence of foreign investors. To achieve this, the study adopted a descriptive and analytical methodology, using data analysis tools based on official reports and statistics, such as those from the National Statistics Office, the World Bank, and UNCTAD. The study focused on the evolution of business climate indicators and compared the volume of FDI inflows over the studied period.

The findings revealed that despite the legislative and institutional reforms, Algeria's investment climate still faces several obstacles—such as bureaucracy, legal instability, and lack of transparency—which have negatively impacted the country's ability to attract foreign investments, especially when compared to neighboring countries.

Key words: Investment , Investment climate, Foreign Direct Investment, Economic legislation, Business environment.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر و عرفان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
أ-ج	مقدمة
04	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لكل من مناخ الاستثمار والاستثمار الاجنبي
05	تمهيد
06	المبحث الأول: ماهية مناخ الاستثمار
17	المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
30	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
37	الفصل الثاني: تحليل طبيعة مناخ الاستثمار والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر
38	تمهيد
39	المبحث الأول: واقع مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر
55	المبحث الثاني: علاقة مناخ الاستثمار بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
72	الخاتمة
76	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
39	الجدول 1-2: تطور الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي في الجزائر 2010-2023	01
42	الجدول 2-2: تطور التضخم في الجزائر 2010-2023	02
44	الجدول 2-3: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2020	03
45	الجدول 2-4: رصيد الميزان التجاري والانفتاح التجاري في الجزائر 2010-2023 (مليون دج)	04
48	الجدول 2-5: المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية خلال الفترة 2017-2022 الوحدة: نقطة	05
50	الجدول 2-6: المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال في الجزائر 2015-2020	06
53	الجدول 2-7: مؤشر التنمية البشرية في الجزائر للفترة (2010-2023)	07
58	الجدول 2-8: الاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي في الجزائر 2010-2023	08
60	الجدول 2-9: نصيب الجزائر من الاستثمار الأجنبي في العالم (مليار دولار)	09
61	الجدول 2-10: تطور التضخم والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر 2010-2023	10
63	الجدول 2-11: تطور البطالة والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر 2010-2023	11
64	الجدول 2-12: تطور الانفتاح التجاري والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر 2010-2023	12
66	الجدول 2-13: علاقة الحرية الاقتصادية بالاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر 2010-2023	13
67	الجدول 2-14: سهولة اداء الاعمال والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	14

	2023-2010	
69	الجدول 2-15: علاقة التنمية البشرية بالاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر 2023-2010	15

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الشكل (2-1) تطور الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 2023-2010	40
02	الشكل (2-2): تطور نصيب الفرد من الناتج الوطني في الجزائر للفترة 2023-2010	41
03	الشكل (2-3): تطور معدل التضخم في الجزائر في الجزائر 2023-2010	43
04	الشكل (2-4): تطور معدل البطالة في الجزائر 2020-2010	45
05	الشكل (2-5): تطور الانفتاح التجاري في الجزائر 2010- 2023	47
06	الشكل (2-6): تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر 2010- 2023	54

مقدمة

يُعد مناخ الاستثمار من أبرز المقومات الأساسية التي تحدد مدى قدرة دولة معينة على جذب رؤوس الأموال، سواء المحلية أو الأجنبية، لما له من دور حاسم في تشكيل صورة البيئة الاقتصادية والاستثمارية أمام المستثمرين. ويقصد بمناخ الاستثمار مجموع السياسات، والإجراءات، والظروف الاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية، والسياسية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرار الاستثماري. وتُظهر التجارب الدولية أن توفير مناخ استثماري مستقر، محفز، وشفاف هو عامل أساسي في استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي أصبح من أبرز محركات التنمية والنمو الاقتصادي، لاسيما في الدول النامية.

وفي ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وما صاحبها من تعقيدات ناجمة عن العولمة، والتكامل الإقليمي، وتنامي المنافسة بين الدول لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، برزت ضرورة تبني استراتيجيات فعالة لتحسين البيئة الاستثمارية، من خلال إصلاحات هيكلية تمس الجوانب التشريعية، والمالية، والإدارية، إلى جانب تطوير البنية التحتية، وتحسين جودة الخدمات، ومحاربة البيروقراطية والفساد، وهي عوامل تشكل في مجموعها عناصر جذب أو طرد للمستثمرين الأجانب.

وفي هذا الإطار، لم تكن الجزائر بمعزل عن هذه التوجهات، حيث شرعت منذ بداية الألفية الثالثة، وبشكل أكبر بعد 2010، في تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار وجعله أكثر جاذبية. وقد شملت هذه الإصلاحات تحديث الأطر القانونية والتنظيمية، إعادة هيكلة بعض القطاعات الاستراتيجية، وتقديم حوافز مالية وضريبية مهمة، إلى جانب السعي للانفتاح أكثر على الشراكات الدولية. غير أن النتائج المحققة على صعيد استقطاب الاستثمارات الأجنبية ظلت متذبذبة وغير مستقرة، حيث سجلت الجزائر تدفقات متفاوتة من الاستثمار الأجنبي المباشر، ما يفتح المجال لتساؤلات جدية حول فاعلية الإجراءات المعتمدة ومدى كفاية المناخ الاستثماري القائم.

من هذا المنطلق، يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل أثر مناخ الاستثمار على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023، وهي مرحلة عرفت تحولات اقتصادية وسياسية مهمة، شملت فترات استقرار نسبي، وأخرى اتسمت بالتوترات الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط، مما انعكس بشكل مباشر على السياسة الاقتصادية والاستثمارية للدولة. ويُعنى البحث بتفكيك مكونات مناخ الاستثمار في الجزائر، واستعراض المؤشرات الدولية المتعلقة به، وتحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي، مع الوقوف على التحديات التي تعيق تحقيق نتائج ملموسة في هذا المجال، وتقديم توصيات واقعية لتحسين البيئة الاستثمارية وضمان استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

1. الإشكالية:

على ضوء ما سبق تمحورت المشكلة المدروسة في السؤال الرئيسي التالي:

- ما هو دور مناخ الاستثمار في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2010-2023؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبعية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما واقع مناخ الاستثمار في الجزائر؟
- ما هي العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين 2010 و2023؟
- هل ساهمت السياسات الحكومية في الجزائر في تحسين مناخ الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية؟

2. الفرضيات:

للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- يشكل مناخ الاستثمار عاملاً حاسماً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- ساهمت بعض العوامل مثل الاستقرار السياسي، والإطار القانوني، وجودة البنية التحتية بشكل متفاوت في التأثير على تدفق الاستثمارات الأجنبية.
- الإجراءات والإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة الجزائرية لم تكن كافية لجعل مناخ الاستثمار منافساً إقليمياً.

3. الأهمية:

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول أحد أبرز محاور التنمية الاقتصادية في الجزائر، وهو الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعالج مدى تأثيره بعوامل داخلية متعلقة بمناخ الاستثمار. كما يساهم في تقديم تشخيص واقعي للبيئة الاستثمارية الجزائرية، ويسهم في إثراء الأدبيات الأكاديمية حول العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في الدول النامية.

4. الأهداف:

- تحليل مكونات ومحددات مناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2010-2023.
- دراسة تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، والعوامل المؤثرة عليها.
- تقييم فعالية السياسات العمومية والإصلاحات الاقتصادية في تحسين جاذبية البيئة الاستثمارية.
- تقديم توصيات تساعد على تعزيز مناخ الاستثمار وزيادة استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

5. المنهج المستخدم:

في إطار هذا البحث، ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأكثر استخداماً في العلوم الاقتصادية. كما تم الاعتماد على تحليل بيئة الاستثمار والمؤشرات الدولية في معالجة الفصل التطبيقي، من خلال دراسة تطور مؤشرات مناخ الاستثمار وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

6. حدود الدراسة:

الحدود الزمنية:

تمتد الدراسة من سنة 2010 إلى سنة 2023، وهي فترة تميزت بعدة إصلاحات اقتصادية وتغيرات في السياسات الاستثمارية في الجزائر.

الحدود المكانية:

تركز الدراسة على حالة الجزائر كدولة مضيئة للاستثمار الأجنبي المباشر ضمن السياق المغربي والإفريقي.

7. أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع، منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

الرغبة الشخصية في التعمق في قضايا الاستثمار والتنمية الاقتصادية، وخصوصًا ما يتعلق بالاقتصاد الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة. الأهمية البالغة للاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لدعم التنمية وتحقيق التوازن الاقتصادي في الدول النامية، لا سيما الجزائر، في ظل التحديات التي تواجهها في تنويع اقتصادها بعد تراجع عائدات المحروقات.

8. صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على بيانات دقيقة ومحدثة حول تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، خاصة في السنوات الأخيرة.
- محدودية الدراسات الأكاديمية الحديثة التي تربط بشكل مباشر بين مناخ الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر في السياق الجزائري.

9. هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين:

- الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، وقد قُسم إلى ثلاث مباحث:
 - المبحث الأول: ماهية مناخ الاستثمار
 - المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
 - المبحث الثالث: الدراسات السابقة
- أما في الفصل الثاني، فقد تطرقنا إلى الدراسة التطبيقية المتعلقة بحالة الجزائر خلال الفترة 2010-2023، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين:
 - المبحث الأول تم فيه تقديم واقع مؤشرات مناخ الأعمال في الجزائر
 - المبحث الثاني: علاقة مناخ الاستثمار بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لكل من مناخ الاستثمار
والاستثمار الأجنبي

تمهيد:

يُعد مناخ الاستثمار من المواضيع الجوهرية التي تحظى باهتمام متزايد من قبل الدول الساعية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، باعتباره الإطار العام الذي يؤثر بشكل مباشر في قرارات المستثمرين المحليين والأجانب. ويتميز هذا المفهوم بطابعه المركب نظراً لتداخله مع عدة عوامل سياسية، اقتصادية، قانونية ومؤسسية، مما يجعله متغيراً تبعاً لتطور السياسات والإصلاحات التي تعتمدها الدول من أجل تحسين جاذبيتها الاستثمارية. ونظراً لما لمناخ الاستثمار من دور محوري في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، سنقوم في هذا الفصل بتناول الإطار المفاهيمي لكل من مناخ الاستثمار والاستثمار الأجنبي، مع توضيح التداخل بينهما، وذلك عبر ثلاث مباحث الآتية:

- المبحث الأول: ماهية مناخ الاستثمار
- المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
- المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: ماهية مناخ الاستثمار

يُعد توفر مناخ استثماري ملائم أحد العوامل الحاسمة في تحفيز تدفقات الاستثمار الخاص، سواء من المستثمرين المحليين أو الأجانب، إذ يشكل هذا المناخ الإطار العام الذي يحدد مدى جاذبية الدولة للاستثمار. وانطلاقاً من هذه الأهمية، يتناول هذا المبحث تحليل الإطار المفاهيمي لمناخ الأعمال، مع تسليط الضوء على المحددات الرئيسية التي تشكل مناخ الاستثمار، فضلاً عن استعراض أبرز المؤشرات المعتمدة لقياس مدى جاذبية البيئة الاستثمارية.

المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار

إن مناخ الاستثمار يعتبر انعكاساً جوهرياً لمناخ الأعمال، إذ يُنظر إلى هذا الأخير بوصفه الإطار الأشمل الذي يُعبّر عن مختلف الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بتوظيف الأموال بهدف تحقيق العائد. ويتسع مفهوم الأعمال ليشمل الاستثمارات بأنواعها المختلفة، سواء في المشاريع الإنتاجية أو التجارية أو حتى في الأصول المالية، ما يجعل مناخ الأعمال مؤثراً مباشراً في القرار الاستثماري، ومحددًا أساسياً لجاذبية البيئة الاستثمارية بوجه عام.

أولاً: تعريف مناخ الأعمال

يقصد بمناخ الأعمال بيئة محيط الأعمال كل ما يوجد من متغيرات حول المؤسسة وتؤثر على قراراتها وعلى نجاحها أو فشلها، ومناخ الأعمال يحمل العوامل التي تحدد سلوك المستثمر، هو مجموعة المتغيرات والقيود والمواقف والظروف التي تؤثر على قرارات المستثمر وتجعله يوجه جهوده من أجل دراستها والتحكم فيها.

ويعرف أيضاً على أنه مجمل الظروف والأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والإدارية السائدة في بلد ما، والتي تؤثر على نجاح المشروع الاستثماري وتتفاعل هذه المتغيرات فيما بينها لتولد أوضاعاً جديدة، يمكن أن تساعد على جذب الاستثمارات أو تؤدي إلى تنفيها.¹

كما يعرف بأنه مجموعة عنكبوتية من المتغيرات والعلاقات المتشابكة والمصالح المتداخلة، التي تشمل على عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وتؤثر على قرارات المستثمر.²

¹ عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال والاستثمار، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2003، ص.

² فريد النجار، إدارة الأعمال الدولية والعالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 131.

ثانياً: مفهوم مناخ الاستثمار

لقد تطور مناخ الاستثمار تدريجياً إلى أن أصبح يشمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للبلد والفرص الاستثمارية.

عرفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والتابعة لمنظمة الأمم المتحدة مناخ الاستثمار على أنه: "مجموع الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتتأثر تلك الأوضاع بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية، ويكون تأثيرها سلبياً أو إيجابياً في فرص نجاح المشاريع الاستثمارية".

يربط هذا التعريف مناخ الاستثمار بمجموع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تؤثر في توجهات رأس المال الأجنبي واتحاد قرار الاستثمار من عدمه .

كما يعبر مناخ الاستثمار أيضاً عن مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر، وهذه مسألة تتفاعل فيها العوامل الموضوعية مع العوامل النفسية، كما أن عناصر مناخ الاستثمار تتفاوت من بلد إلى آخر، والتي تتمثل أهمها في سياسات الاقتصاد الكلي التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف الخ) والأنظمة والقوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثماري والنظام الضريبي، قوانين العمل والنظام القضائي وفعاليته في حسم النزاعات التي قد تواجه المستثمر.¹

يضيف هذا التعريف إلى المكونات الأساسية المتاحة للاستثمار الاقتصادية والسياسية والقانونية عامل الثقة الذي يؤثر في توجيه الاستثمارات إلى بلد معين.

وهناك من يرى بأن مناخ الاستثمار هو سياسة الاستثمار بالمعنى الواسع، والتي تعني مجموعة السياسات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، حيث ترتبط هذه القرارات ارتباطاً وثيقاً بالسياسات النقدية والمالية والتجارية، إضافة إلى الأنظمة القانونية والقضائية وقوانين الضرائب والعمل والإطار التنظيمي العام أما المعنى الضيق للمناخ الاستثمار فتعني به السياسات التي تستهدف تقوية حوافر الاستثمار وإزالة العقبات التي تعيقه، ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار.

¹ سعيد النجار، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، القاهرة، مصر، ص 126.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لكل من مناخ الاستثمار والاستثمار الأجنبي

وعليه ليس من الضروري التمييز بين المعنى الضيق والواسع لسياسة الاستثمار حتى تحدد ماهية مناخ الاستثمار، لأن هذا الأخير هو مناخ شامل لكافة السياسات المذكورة أعلاه، وبالتالي يمكن القول أن مفهوم مناخ الاستثمار أوسع من الحوافز والتسهيلات والامتيازات والضمانات وغيرها الممنوحة بغرض تشجيع الاستثمارات.

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن مناخ الاستثمار هو مجمل الظروف والأوضاع السياسية ودرجة استقرارها والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية وما تتميز به من فاعلية وكفاءة والقانونية والإجرائية بالإضافة إلى ما يتمتع به البلد المضيف من موارد طبيعية وبشرية وجغرافية وبنية تحتية والتي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في الدولة في وجود عوامل ثقة وضمانات للمستثمر الأجنبي¹

ومن خلال التعريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل لمناخ الأعمال إذ هو "مزيج الأوضاع والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والدولية السائدة في بلد ما، والتي تؤثر في ثقة المستثمر إيجابا أو سلبا وتجعله يتخذ القرار بممارسة أعماله في تلك البيئة من عدمه".

ثالثا: أوجه العلاقة بين مناخ الاستثمار ومناخ الأعمال

يركز مفهوم مناخ الأعمال على كيفية خفض تكلفة الإنتاج، وهو بذلك يختلف عن مفهوم مناخ الاستثمار الذي يركز على كيفية خفض المخاطر التي تواجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تلك الاقتصاديات النامية، لذا فإن أسبقية ظهور مناخ الاستثمار على مناخ الأعمال وكذا ضيق مفهوم مناخ الأعمال واتساع مفهوم مناخ الاستثمار يوضح لنا طبيعة العلاقة بينهما.²

1- أسبقية ظهور مناخ الاستثمار على مناخ الأعمال

إن مفهوم مناخ الاستثمار أقدم من حيث الاستعمال عكس مناخ الأعمال والذي يعتبر أكثر حداثة عنه، فمناخ الاستثمار فتح المجال أمام القطاع الخاص نظرا لكونه مكمل ضروري وفعال للتنمية، فقد اهتم بالدرجة الأولى على توفير الأدوات اللازمة لجذب المستثمرين عن طريق قوانين الاستثمار الملائمة لكونها حجر الزاوية لتجسيد مبدأ حرية الاستثمار، كما أنه يشكل الخطاب الأول والرسمي لأي دولة من أجل استقطاب رؤوس الأموال والتشجيع، المستمرين على توظيف أموالهم في مختلف الأنشطة الاقتصادية، غير أنه ونظرا لتعقيد عملية الاستثمار وتطويرها واتساعها إضافة إلى الإشكالات التي تفرضها ممارسة الأعمال الناجحة عنها

¹ هشام طلحي، إنعكاسات مناخ الاستثمار من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر والمغرب دراسة قياسية مقارنة 1990 - 2019، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2021-2022، ص 110.

² المرجع نفسه، ص 111.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لكل من مناخ الاستثمار والاستثمار الأجنبي

استدعت الضرورة للانتقال المفهوم أكثر شمولية وإحاطة بالمتطلبات الحالية والمتمثل في مناخ الأعمال والذي ساعدت على صناعته وبلورته تقارير أداء الأعمال.

2- مناخ الاستثمار جزء من مناخ الأعمال

مناخ الأعمال أشمل من مناخ الاستثمار لكونه يشكل الإطار العام الذي يجمع مناخ الاستثمار وقضايا أخرى، فمناخ الاستثمار يشمل فقط الظروف المحيطة بعملية تقديم وتوظيف رأس المال أي أنه ينحصر فقط في عملية تمويل الاستثمارات، في حين أن مناخ الأعمال يجمع إضافة إلى هذه الأخيرة كل الشروط المسهلة والمعركة الذي يمارسه المستثمر فهو يضم كل ما يدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية الاستثمار بدءاً من إنشاء مشروع الاستثمار مروراً بالأنشطة الممارسة من خلاله وصولاً لتصفيته.

وفي الأخير يتضح لنا بأن مناخ الاستثمار هو جزء لا يتجزأ من مناخ الأعمال وأن أهم الدوافع التي أدت إلى ظهور مناخ الأعمال هو ضيق مفهوم مناخ الاستثمار والذي يتركز على المعطيات التقليدية، وبالتالي ونظراً للتطور الاقتصادي والذي أدى إلى ظهور معطيات جديدة استدعت الضرورة لوجود مصطلح أوسع، مظهر مصطلح أكثر حداثة منه وهو متاح الأعمال، هذا الأخير يعتبر مناخ الاستثمار جزء منه، وهذا الجزء مرتبط به ارتباطاً وثيقاً.¹

المطلب الثاني: أهمية مناخ الاستثمار

يكتسي مناخ الاستثمار أهمية بالغة في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكبرى للدول، لكونه يشكل الإطار العام الذي يحدد مدى قدرة الاقتصاد الوطني على جذب رؤوس الأموال واستيعابها في قطاعات إنتاجية وخدمية متنوعة. فكلما توفر مناخ استثماري مستقر، يتسم بالشفافية، وضمان الحقوق، وتبسيط الإجراءات، كلما ارتفعت فرص تدفق الاستثمارات، لا سيما الأجنبية المباشرة منها، وهو ما ينعكس إيجاباً على معدلات النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وزيادة الإنتاجية.

كما أن تحسين مناخ الاستثمار يُعتبر أحد المحاور الرئيسية في سياسات الإصلاح الاقتصادي، حيث تسعى الحكومات إلى توفير بيئة تشريعية وتنظيمية محفزة، وبُنِي تحتية ملائمة، ومؤسسات قادرة على ضمان الاستقرار والثقة للمستثمرين. وبالتالي، فإن مناخ الاستثمار لا يؤثر فقط في حجم الاستثمارات، بل يمتد أثره إلى دعم الابتكار ونقل التكنولوجيا وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي في الأسواق الإقليمية والعالمية.

¹ هشام طلحي، مرجع سبق ذكره، ص 111.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لكل من مناخ الاستثمار والاستثمار الأجنبي

يأتي الاهتمام بمناخ الاستثمار باعتباره عنصراً أساسياً لنجاح سياسات التنمية، فهو البيئة التي تتوفر فيها مستلزمات الاستثمار والتي تتيح للمستثمرين ورجال الأعمال إمكانية أو فرصة استثمار أموالهم في أفضل فرصة استثمارية، وعليه تبرز أهمية مناخ الاستثمار من خلال النقاط التالية:¹

- يعتبر مناخ الاستثمار المتوفر على محددات أو مقومات معينة تسمح للبلد المعني دخول التنافسية الدولية في جذب الاستثمارات، المدخل الحقيقي لجذب الاستثمارات الأجنبية وتوفير تمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية بهدف امتصاص البطالة وزيادة الدخل ومحاربة الفقر.

- توفير مناخ استثماري ملائم يتيح الحصول على نشاط استثماري واسع يعتبر ضروري لأنه يشكل البيئة التي تنمو فيها الاستثمارات، ولا يمكن تصور حدوث إقبال من الاستثمار والأجنبي على بلد معين في حالة غيابها؛

- يكتسي مناخ الاستثمار أهمية بالغة في تحضير التعهدات الاستثمارية لأي دولة، إلا أنه ومن أجل اتخاذ القرار الاستثماري للشركات متعددة الجنسيات من عدمه تجرى العديد من الدراسات التحليلية المالية والاقتصادية للبيئة الاستثمارية والفرص الاستثمارية المتاحة بهدف توفير المعلومات الاستثمارية الكافية والتي ينبغي أن تخصص لها الأموال اللازمة والجهد الكبير والوقت الكافي والاهتمام المتزايد حتى بالتفاصيل الصغيرة، وذلك بغية الوصول إلى تحقيق القرار النهائي والصائب بشأن الاستثمار؛

وتتمثل مراحل دورة حياة قرار الاستثمار في أربع مراحل وهي: **مرحلة دراسة الجدوى**، "مرحلة دراسة المشروع"، "مرحلة إنشاء المشروع"، ثم "مرحلة التشغيل المشروع"، وتعد المرحلة الأولى وهي مرحلة "دراسة الجدوى" من أصعب وأهم المراحل فهي تعد ضمان لجودة القرار الذي يتخذه المستثمر وجعله يبتعد عن القرارات غير الصائبة وغير المدروسة، وتتمثل دراسة الجدوى في مجموعة من الدراسات المتخصصة التي تعتمد على أسس علمية في تجميع البيانات مع دراستها وتحليلها بعرض تقييم مدى صلاحية المشروع الاستثماري ومدى تحقيقه للأهداف المرجوة منه.

وتنطلق مرحلة دراسة الجدوى بالتفكير في المشروع، من خلال تحديد الأفكار التي تكون إما جديدة أو موجودة لكنها تتعلق بحاجات غير مشبعة تماماً بأقل كفاءة ومحاولة بلورتها وجعلها قابلة للتحقيق، وهنا يكتشف المستثمر مختلف الأفكار والعروض الاستثمارية، وذلك من خلال:²

¹ عبد الحكيم سعيح ولطفي شعباني، الاستثمار كسبيل لتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول أثر مناخ الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة، مؤسسة الوراقة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 224.

² هشام طلحي، مرجع سبق ذكره، ص 112.

- تحليل خطط وبرامج التنمية المطبقة واتجاهاته، ودراسة هيكل الصناعات الموجودة فعلياً؛
 - وضعية ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية، ومدى توافر الموارد الطبيعية والإمكانات البشرية المتاحة في البلد؛
 - التطور والابتكار التكنولوجي، والاطلاع على تجارب الدول الأخرى.
- وبعد مرحلة دراسة الجدوى وتبلور الفكرة الاستثمارية، يتم من خلالها إجراء الدراسة الابتدائية أو الاستطلاعية للفرص الاستثمارية ليتم الوصول بعدها إلى الدراسة التفصيلية وهنا يتم تشخيص مناخ الاستثمار السائد بمختلف مكوناته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والقانونية والبيئية والتكنولوجية وذلك بأدق التفاصيل وبغية معرفة مدى ملائمة إقامة المشروع ودرجة تقبل المجتمع لهذا الأخير، كما تشمل الدراسة التفصيلية على دراسة السوق من خلال تحليل الطلب والأسعار وتقدير حصة المشروع من السوق المستهدف، إلى جانب دراسة فنية شاملة لتقدير حجم المشروع وحاجاته من المعدات والمستلزمات وطاقته الإنتاجية والموقع الذي سيقام عليه، تليها دراسة مالية وذلك لمعرفة تكاليف تشغيل المشروع والتدفقات المالية المتوقعة منه وصولاً إلى الدراسة الاقتصادية التي تكون شاملة لكافة الجوانب، ليتم إعداد القرار النهائي إذا ما صدر تقرير إيجابي في دراسة الجدوى، وعليه يتم إقامة المشروع على أرض الواقع و بداية تشغيله ومتابعته.¹

المطلب الثالث: محددات مناخ الاستثمار

يتأثر مناخ الاستثمار بمجموعة من العوامل والمحددات التي تشكل البيئة العامة التي يتم فيها اتخاذ القرار الاستثماري. وتتنوع هذه المحددات بين اقتصادية، وسياسية، وتشريعية، ومؤسسية، وكلما توفرت هذه العناصر بشكل متكامل ومتوازن، زادت جاذبية الدولة للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء.

ومن أبرز المحددات الاقتصادية نجد مستوى الاستقرار الاقتصادي، ومعدلات النمو، وحجم السوق، ومستوى التضخم، وسهولة الوصول إلى التمويل، وتوفر اليد العاملة المؤهلة. أما على المستوى السياسي، فإن الاستقرار السياسي، وغياب النزاعات، ووضوح السياسات الحكومية، تلعب دوراً محورياً في تعزيز ثقة المستثمرين.

وعلى الصعيد القانوني والتنظيمي، يُعد وجود إطار تشريعي واضح وشفاف، يضمن حقوق الملكية، ويكفل سهولة تأسيس الشركات، وحماية المستثمرين، عاملاً حاسماً في تحسين مناخ الاستثمار. كما تسهم فعالية المؤسسات الحكومية، وكفاءة الإدارة العامة، ومستوى الفساد، في تحديد مدى جاذبية البيئة الاستثمارية.

¹ هشام طلحي، المرجع نفسه، ص 12.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لكل من مناخ الاستثمار والاستثمار الأجنبي

إن تفاعل هذه المحددات وتكاملها يحدد في النهاية مستوى المناخ الاستثماري، ويؤثر بشكل مباشر في قرار المستثمر سواء بالبقاء أو المغادرة، أو حتى بعدم الدخول من الأساس.

و من أهم المحددات أو العناصر التي يتميز بها مناخ الاستثمار نجد ما يلي:¹

أولاً: التكاليف

قرار الاستثمار في نهاية الأمر هو موازنة بين التكاليف والعوائد ومن الطبيعي أن يسيطر المستثمر على عناصر التكلفة داخل مشروعه فهو يختار التكنولوجيا المناسبة وأفضل الآلات والأجهزة اللازمة لإنتاجه، وهو يصمم مشروعه بما يكفل ضبط التكاليف وتوفير عناصر الأمان ويختار أجهزته العمالية والإدارية ويوفر لهم التأهيل المناسب والحوافز اللازمة، ويضع النظم المحاسبية وأساليب الإنتاج والتسويق وغير ذلك مما يضمن له ضبط التكاليف الإنتاجية ويزيد من قدرته على زيادة التوزيع والانتشار.

ولكن المشروع ليس كيانا متكاملًا بل إنه يعتمد على الخارج ويواجه تكاليف أخرى ليس له سيطرة عليها وتتوقف على البيئة التي يعمل فيها، فالمشروع يحصل على العديد من الخدمات (كهرباء، مياه، اتصالات، نقل وغيرها) من الوسط المحيط به، والمشروع كذلك يتعامل مع الجهات الحكومية من : ضرائب، جمارك، إدارات رقابة وإشراف، لذا فإن تكلفة المشروع لا تتوقف فقط على مدى كفاءة المشروع وإنما على الوسط الذي يعمل فيه وتتعدد الاستعمالات التي يمكن أن ترفع من تكلفة المشروع لهذه الاعتبارات الخارجية عن المشروع نفسه، لكن عناصر التكلفة لا تقتصر على تأثرها بعناصر البنية الأساسية المادية أو البشرية أو المؤسسية بل إن المشروع يتحمل العديد من التكاليف في سبيل إجراء مختلف المعاملات.

ثانياً: المخاطر

لما كانت قرار الاستثمار تستشرف دائما المستقبل، فإن تقديرات الشركات بشأن المستقبل تعتبر حاسمة الأهمية فالعديد من المخاطر من المخاطر تعتبر بالنسبة للشركات جزءا عاديا من الاستثمار وينبغي عليها أن تتحمله بما في ذلك غموض الاستجابات من جانب العملاء والمنافسين، غير أنه يجب على الحكومات أن تلعب دورا هاما في إيجاد بيئة آمنة ومستقرة، بما في ذلك حماية حقوق الملكية، فغموض السياسات الحكومية وأسلوب تنفيذها وعدم استقرار الاقتصاد الكلي واللوائح التنظيمية العشوائية أمور يمكن تؤدي جميعا إلى حجب الفرص

¹ أحلام خليفة، محددات الاستثمار الخاص في الجزائر وآثاره على التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة قياسية 1990-2015، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2019، ص83-84.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لكل من مناخ الاستثمار والاستثمار الأجنبي

وتفويض الحوافز الدافعة للاستثمار وخلق فرص عمل جديدة، ويتضح من استقصاءات البنك الدولي أن المخاطر المرتبطة بالسياسات يمن على المخاوف من مناخ الاستثمار في البلدان النامية.¹

ثالثا: العوائق أمام المنافسة

تفضل الشركات عادة عدم الدخول في سباقات المنافسة الشديدة، لكن العوائق أمام المنافسة والتي تعود بالفائدة على بعض الشركات تحرم شركات أخرى من الاستفادة من الفرص، وترفع التكاليف التي تتكبدها الشركات الأخرى والمستهلكون، كما أن العوائق قد تقلل من حوافز الشركات التي تتمتع بالحماية على الابتكار وزيادة معدل إنتاجيتها، وتنتج بعض هذه العوائق من عناصر طبيعية مثل اعتبارات المسافة، و وفرات الحجم المرتبطة بتكنولوجيات معينة، ويمكن أن تشكل التكاليف العالية والمخاطر عوائق أمام دخول الشركات إلى السوق، كما أن الحكومات تؤثر بشكل مباشر على العوائق وذلك عن طريق تنظيمها الشركات إلى السوق والخروج منه، وكذلك من خلال موقفها من السلوكيات المناولة الاقتصاد غير الرسمي.²

المطلب الرابع: مؤشرات مناخ الاستثمار

تُعد المؤشرات الدولية الخاصة بتقييم مناخ الاستثمار من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الجهات الحكومية، والمؤسسات الاقتصادية، والمستثمرون، لتحليل طبيعة بيئة الأعمال في بلد معين. فهذه المؤشرات توفر بيانات ومعايير موضوعية تساعد على قياس مدى جاذبية البيئة الاستثمارية، ومدى توفر المقومات الأساسية لتشجيع تدفق رؤوس الأموال.

وتُستخدم هذه المؤشرات في تقييم عناصر متعددة، مثل سهولة ممارسة الأعمال، جودة الحوكمة، فعالية النظام القضائي، البنية التحتية، مستوى الفساد، ومدى حماية حقوق المستثمرين. وتكمن أهمية هذه المؤشرات في أنها لا تقتصر على وصف الوضع الحالي فقط، بل تُمكن من إجراء مقارنات دولية ورصد التغيرات والإصلاحات عبر الزمن، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى شرح هذه المؤشرات.

أولاً: مؤشر الحرية الاقتصادية

تعني الحرية الاقتصادية حماية حقوق الملكية الخاصة للأموال وتوفير مجالات لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد وتعزيز روح المبادرة والإبداع، كما تعني غياب الإكراه في عمليات الإنتاج والتوزيع

¹ أحلام خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 85.

² المرجع نفسه، ص 85.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لكل من مناخ الاستثمار والاستثمار الأجنبي

والاستهلاك للسلع والخدمات من غير مستلزمات حماية المصلحة العامة، كما أن مؤشر الحرية الاقتصادية يعطي صورة عامة عن مناخ الاستثمار في البلد حيث يأخذ بعين الاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القوانين، وقد ازدادت أهمية هذا المؤشر لما يخلفه من طابع إيجابي على البلد فهو يدعم عمليات الترويج لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

يصدر هذا المؤشر من معهد " هيرتاج " بالتعاون مع صحيفة وول ستريت جورنال منذ عام 1995 ويستخدم لقياس درجة التطبيق التي تمارسها الحكومة على الحرية الاقتصادية، ويستند المؤشر على 10 عوامل تشمل السياسة التجارية وخاصة معدل التعريف الجمركية ووجود الحوافز غير الجمركية ووضع موازنة الدولة خاصة الهيكل الضريبي للأفراد والشركات، وحجم مشاركة القطاع العام في الاقتصاد، والسياسة النقدية خاصة مشكل التضخم، وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ومستوى الأجور والأسعار وحقوق الملكية الفكرية والتشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية.¹

ثانياً: مؤشر التنافسية العالمي

يصدر هذا المؤشر ضمن تقرير المنافسة العالمية الصادر سنوياً عن المنتدى الاقتصادي العالمي منذ 1979 والذي تم تطويره ليصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصادقية العالية لتنافس الدول، حيث يهدف إلى قياس قدرة الدول على النمو والمنافسة اقتصادياً وعالمياً مع الدول الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة الكفاءة الإنتاجية باستخدام أحدث التقنيات وتحسين مناخ الأعمال وهو يعكس توقعات أداء الدولة في المستقبل، ويتضمن مؤشر التنافسية العالمية ثلاث محددات يشمل محدد المتطلبات الأساسية على المحاور التالية: المؤسسات والبنية التحتية، محور مدى الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، محور الصحة والتعليم الأساسي، أما المحدد الثاني للمؤشر يتمثل في محفزات الكفاءة ويتكون من محور التعليم العالي والتدريب، محور كفاءة السوق محور تطور الأسواق المالية محور الجاهزية التكنولوجية ومحور حجم السوق في حين يتكون المحدد الثالث والمتمثل في محدد عوامل الابتكار والتطوير من محور مدى تطور بيئة الأعمال ومحور الابتكار.²

¹ الموقع الإلكتروني: <http://www.heritage.org/index/about> تاريخ الزيارة 2024/02/03

² مروان عبد المالك، محمد وحيد حسن، دور مؤشرات مناخ الاستثمار في تحفيز النمو الاقتصادي، دراسة قياسية عن ماليزيا، 1990-2016، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 25، عدد 110، 2019، ص 261-262.

ثالثا: مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

يصدر المؤشر المركب سهولة أداء الأعمال (Ease of Doing Business) ضمن تقرير بيئة الأعمال الذي يصدر سنويا عام 2004 عن مجموعة البنك الدولي World Bank Group ومؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation، ويتألف هذا المؤشر من عشرة مؤشرات فرعية تغطي دورة حياة المشروع الاستثماري وهي مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر توظيف العاملين مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر الحصول على الائتمان مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود مؤشر تنفيذ العقود، مؤشر تصفية المشروع.¹

رابعا: مؤشر الشفافية الدولية

تصدر منظمة الشفافية الدولية التي تأسست عام 1993 كمنظمة غير حكومية مقرها برلين بألمانيا، مؤشر الشفافية أو مؤشر النظرة للفساد منذ عام 1995 لتعكس درجة التحسن في ممارسة الإدارة الحكومية، والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد، يحاول المؤشر عبر مصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار.

ستند هذا المؤشر إلى 14 مسحا ميدانيا، قامت به 07 مؤسسات دولية مستقلة تصدر آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذ مشاريعهم وأرائهم حول مدى تفشي الفساد والرشوة، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والعشرة على النحو التالي:²

- 0 تعني درجة فساد عالية؛
- 10 تعني درجة شفافية عالية؛
- ما بين 0 و 10 مستوى متدرج من الشفافية، حيث أنه كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كلما كانت تتمتع بدرجة شفافية أعلى والعكس صحيح.

خامسا: مؤشر قياس المخاطر القطرية

¹ هشام طلحي، رجع سق نكوه، ص 131.

² هشام طلحي، المرجع نفسه، ص 135.

سنعرض إلى مؤشرات قياس المخاطر القطرية التالية:¹

1- المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يصدر عن مجموعة (BRE) شهريا من خلال الدليل الدولي المخاطر القطرية منذ عام 1980 ويتضمن دليل المؤخر المركب للمناظر القطرية لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار أو التعامل مع القطر وقدرته على مقابلة التزاماته الحالية وسدادها، ويدخل في المؤشر 140 دولة منها 18 دولة عربية ويتكون من ثلاث مؤشرات فرعية تشمل مؤشر تقييم المخاطر ويشكل 50% من المؤشر المركب (ككل) ومؤشر تقييم المخاطر العالية (25%) ومؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (25%) ويشير دليل المؤشر إلى أن الدرجات من 0 إلى 49.5 نقطة تمثل درجة مخاطرة مرتفعة جدا، والدرجات من 50 إلى 59.5 نقطة تمثل درجة مخاطرة مرتفعة والدرجات (من 60 إلى 69.5 نقطة تمثل درجة مخاطرة منخفضة) والدرجات من 80 إلى 100 نقطة تمثل درجة مخاطرة منخفضة جدا وهذا يعني أنه كلما ارتفع المؤشر المركب قلت درجة المخاطرة.

2- مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية

صدر هذا المؤشر من المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية حيث يقيس مخاطر قدرة الدول على السداد، ويبرز مدى تأثير الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد الكلي وبالأوضاع السياسية المحلية وبيئة أداء الأعمال، ويستند إلى مؤشرات فرعية إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية ومخاطر انخفاض قيمة العملة ، ومخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية وسلوك السداد في عمليات قصيرة المدى.

وتصنف الدول حسب هذا المؤشر إلى مجموعتين رئيسيتين:²

❖ درجة الاستثمار A وتقسم إلى أربع مستويات:

- (A1) البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا، وأن إمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا؛

- (A2) احتمال عدم السداد يبقى ضعيفا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية أقل استقرارا أو بروز سجل المدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدول المصنفة ضمن A1 ؛

¹ هشام طلحي، المرجع نفسه، ص 137.

² هشام طلحي، المرجع نفسه، ص 138.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لكل من مناخ الاستثمار والاستثمار الأجنبي

- (A3) بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد يؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلاً لأن يصبح أكثر انخفاضاً من الفئات السابقة، رغم استمرار استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد؛

- (A4) سجل المدفوعات المنقطع قد يصبح أسوأ حالاً مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية ورغم ذلك فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جداً.

❖ درجة المضاربة وتقسّم إلى ثلاث مستويات:

- B يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثيراً أكبر على سجل السداد السيء؛
- C قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيء؛
- D ستؤدي درجة المخاطر العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد جداً أكثر سوءاً.

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) من أبرز أشكال تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود، وهو من المصطلحات التي تحظى باهتمام واسع في الأدبيات الاقتصادية والقانونية والبيئية، نظراً لتأثيره الكبير على التنمية الاقتصادية ونقل التكنولوجيا وتعزيز التنافسية. ويكتسب هذا النوع من الاستثمارات أهمية متزايدة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، حيث تسعى الدول إلى استقطابه لما له من أثر مباشر على تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

وفي هذا المبحث، سنسعى إلى تحديد الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال التعرف على معناه الدقيق وخصائصه التي تميّزه عن باقي أشكال الاستثمارات الدولية، إلى جانب تصنيفه إلى أنواعه المختلفة. كما سنتطرق إلى أبرز المحددات التي تؤثر في تدفق هذا النوع من الاستثمارات، سواء كانت اقتصادية، سياسية أو مؤسسية، وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر بين المزايا والعيوب

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يرتكز مفهوم سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر على توجيه الجهود الترويجية نحو استقطاب أنواع محددة من هذا الاستثمار، بدلاً من تبني سياسة جذب شاملة وعامة. ويهدف هذا النهج الانتقائي إلى تحقيق أهداف اقتصادية استراتيجية، من بينها: رفع مستوى التكنولوجيا في القطاعات الإنتاجية، وتعزيز القدرات التصديرية، وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام. كما تهدف هذه السياسة إلى استغلال الميزات النسبية والموقع الجغرافي للدولة، مع تقليل مخاطر الاستثمار مقارنة بالدول المنافسة، مما يعزز من فرص الاستفادة القصوى من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لأولويات التنمية الوطنية، ويمكن إدراج بعض التعاريف الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

التعريف الأول: يعرف صندوق النقد الدولي (FMI) الاستثمار الأجنبي المباشر أنه "الاستثمار المباشر الذي هدفه حياة مصالح (فوائد دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطاتها في ميدان اقتصادي خارج ميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة".¹

التعريف الثاني: منظمة التجارة العالمية تعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى دول مضيقة) و ذلك مع نية تسييرها".²

التعريف الثالث: كما تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبية (OCDE) على أنه عبارة عن ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات اقتصادية دائمة مع المؤسسات، لا سيما الاستثمار الذي يعطي إمكانية تحقيق التأثير الحقيقي على تسيير المؤسسات وذلك باستخدام الوسائل التالية:

- إنشاء أو توسيع مؤسسة، أو فروع؛
- المساهمة في مؤسسة كانت قائمة من قبل، أو في مؤسسة جديدة؛
- إقراض طويل الأجل (خمس سنوات فأكثر).³

¹ عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 251.

² غسان عبيد محمد المعموري، عقد الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان 2015، ص 31.

³ OCDE; Definition de reference detaillées des investissements internationaux. Parid. 1983. P 14

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لكل من مناخ الاستثمار والاستثمار الأجنبي

ويرى "فريد النجار" أنه يقصد بالاستثمار المباشر الوافد السماح للمستثمرين من خارج الدولة مهما كانت صفاتهم، لتملك أصول ثابتة ومعتبرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس شركات أو الدخول شركاء في شركات لتحقيق عددا من الأهداف الاقتصادية المختلفة.¹

وعلى ضوء التعاريف السابقة يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يركز على عنصرين أساسيين هما:

- قدرة التأثير على إدارة المشروع من خلال ما يتمتع به المستثمر من قوة تصويته تؤهله لتمرير القرارات لتحقيق أهدافه .

- امتلاك المستثمر في دول معينة لأصول سواء كانت ملكية جزئية أو تامة تعطي له حق التصرف فيه من خلال ما يمتلكه من فنون إنتاج وتكنولوجيا.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

في الواقع، لا يوجد إجماع واضح حول التصنيف الدقيق لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر، ويُعزى هذا التباين إلى اختلاف المرجعيات الفكرية للباحثين، إضافة إلى الطبيعة المتعددة الأبعاد والمعقدة للشركات متعددة الجنسيات التي تمثل الفاعل الرئيسي في هذا المجال. ويُضاف إلى ذلك أن أهداف الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تتفاوت بين التوسع في الإنتاج، أو الوصول إلى الأسواق، أو الاستفادة من الموارد، أو تحقيق الكفاءة التشغيلية، ما ينعكس على اختلاف أنماطها. وفيما يلي، سنستعرض أبرز أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك وفقاً للغرض الذي تسعى هذه الاستثمارات إلى تحقيقه في البيئة المضيفة.

أولاً: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى الاستثمار وقد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المحددات التالية:

1- الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسيات نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في محاللات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى.²

¹ فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص 23

² حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية، ص 11 .

2- الاستثمار الباحث عن الأسواق

جود هذا النوع من الاستثمار في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، كما أنه هناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها جدوى من التصدير إليها ففي هذه الحالة فإن هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات وإنما له آثار إيجابية على الاستهلاك و آثار إيجابية غير مباشرة على التجارة، حيث أنه يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها ، كما أنه له آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المحاصرة المصدره للاستثمار.¹

3- الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدولة المضيفة بهدف زيادة الربحية، فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في العديد من الدول النامية ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تنوع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج ويحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة.

4- الاستثمار الباحث عن الأصول الإستراتيجية

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية، كما تقوم هذه الشركات بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية:²

ثانيا: أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال، سنتناول أهمها وأبرزها فيما يلي:

1- الاستثمار المشترك

¹ حسين عبد المطلب الأسرج، المرجع نفسه، ص 11
² صالح مفتاح دلال بن سمينة، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصاديات عربية، عدد 41، ص

هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع، كما أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو تنمية السوق أو نشاط إنتاجي أو خدماتي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فإن هذا يعتبر استثمار مشتركاً.¹

2- الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات (الشركات المتعددة الجنسيات)

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة، وقد تعددت التعاريف الخاصة بها حيث أن التسميات العديدة التي تطلق على هذه الشركات ناتج بالأساس عن اختلاف وجهة النظر بخصوصها وحتى بخصوص تعريفها.²

فقد كان يطلق في بداية ظهورها الشركات المتعددة الجنسيات Multinational company حيث كانت ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة وفي مرحلة لاحقة رأت لجنة العشرين والتي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة في تقريرها الخاص بنشاط هذا النوع من الشركات أن يتم استخدام كلمة transnational بدلا من multinational وكلمة corporation بدلا من entreprise حيث أن هذه الشركات تتعدى القومية، ذلك لأنها تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد والمزايا بين الدول.

وقد عرفت منظمة الأونكتاد هذه الشركات على أنه تلك المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي تتألف من الشركة الأم وفروعها الأجنبية، فالشركة الأم هي المالكة للأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج.

أما الفرع الأجنبي المملوك كليا أو جزئيا فهو المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي مقرها الدولة المضيفة والتي تمتلك حق المشاركة في الإدارة.

كما تعرف الشركات متعددة الجنسيات على أنها شركات ذات رؤوس أموال ضخمة، تمتلك أموالا ووسائل إنتاج في أكثر من دولة ومدير يدير نشاطاتها على المستوى الدولي مجلس إدارة يتخذ من الوطن الأم مركز رئيسا لها.³

¹ عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، دار الجامعة الجديدة بالإسكندرية، مصر، 2002، ص 364.

² فليح حسين خلف، اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2007، ص 188 .

وتتميز الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص هي كالتالي:¹

- كبر حجمها وتشجيعها في العالم بأسره؛
 - تنوع المنتجات؛
 - التفوق التكنولوجي؛
 - هيمنتها على الاقتصاد؛
 - الطبيعة الاحتكارية لهذه الشركات؛
 - قدراتها المالية حيث أن الشركة التي نقل مبيعاتها عن 100 مليون دولار لا تعتبر من الشركات متعددة الجنسيات؛
 - قرارات التخطيط والاستثمار والإنتاج والتسعير يتم اتخاذها من قبل الشركة الأم؛
 - القدرة الهائلة على التسويق والاعتماد الكبير على الإعلان في مختلف وسائل الإعلام المتاحة؛
 - رغبتها الدائمة في التحكم والسيطرة على سوف التكنولوجيا في العالم وذلك لبسط سيطرتها الاقتصادية وزيادة نفوذها في العالم.
- وتختلف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وتتعدد على حسب أهميتها ومزايا كل شكل من أشكال هذا الاستثمار، وهذا يرجع إلى عدة عوامل أهمها:²
- اختلاف درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول المضيفة، إضافة إلى البعد الأمني ودرجة الاستقرار السياسي والقانوني والأهداف التي تسعى حكومات الدول المضيفة إلى تحقيقها من وراء استيرادها للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
 - الاختلاف في نوعية وخصائص الشركات متعددة الجنسيات من حيث حجم وانتشار وعالمية الشركة، عدد الأسواق المستهدفة لديها، درجة المنافسة في السوق والخدمات التي باستطاعتها تقديمها؛
 - عوامل مرتبطة بالتكاليف المتوقعة المتطلبات التموينية للاستثمار، الأرباح المرجوة والمخاطر التي من الممكن أن تواجهها؛
 - عوامل متعلقة بطبيعة النشاط الذي تمارسه الشركات متعددة الجنسيات والقطاع الذي تنوي الاستثمار فيه في هذه الدولة وفرصة المنافسة في السوق المستهدف؛

³ حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سبق ذكره، ص 82 .

¹ كمال شريط، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص 15.

² كمال شريط، مرجع سبق ذكره، ص 16.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لكل من مناخ الاستثمار والاستثمار الأجنبي

- عوامل متعلقة بنوع العلاقة التي تربط بين الشركات متعددة الجنسيات والدول المضيفة، وذلك من خلال نوع التعاقدات المبرمة وطبيعتها، هل هي مبنية على علاقات اقتصادية بحتة وبالتالي قوة التفاوض لكل طرف من أطراف العلاقة في سبيل تحقيق الأهداف المنشودة هي التي تحدد استفادة كل طرف، أم هي مبنية على مصالح وأجندات سياسية.

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تقوم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على مجموعة متنوعة من العوامل التي تلعب دوراً محورياً في توجيه تدفقات هذا النوع من الاستثمارات نحو بلدان معينة. ويمكن تصنيف هذه المحددات إلى عوامل تتعلق بالمستثمر والدولة الأم، تشمل استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات وظروف السوق في بلد المنشأ، وعوامل أخرى تتعلق بالدولة المضيفة، والتي تتمثل في السياسات والإجراءات التي يمكن للدولة التحكم فيها مباشرة، بهدف خلق بيئة جاذبة ومحفزة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتسعى الدول المضيفة إلى تحسين هذه المحددات من خلال تبني إصلاحات تشريعية، تطوير البنية التحتية، وتقديم حوافز مختلفة لتعزيز جاذبية بيئتها الاستثمارية وزيادة قدرتها على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

أولاً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلقة بالمستثمر

يبني المستثمر قراره الاستثماري على مجموعة من المحددات أهمها:¹

1- معدل العائد على الاستثمار

يعتبر العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن القاعدة هي العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار الأجنبي في الخارج إلا إذا توقع عائداً أعلى من المخاطر التي قد تنشأ عن هذا الاستثمار.

2- سعر الفائدة

يعتبر محدداً رئيسياً للاستثمار الأجنبي المباشر فرؤوس الأموال تتجه أينما كانت أسعار الفائدة مرتفعة، والعكس صحيح أي أنها لا تتوطن أينما كانت أسعار الفائدة منخفضة.

3- التسويق

¹ عبد الكريم كاكي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة التجارب، ط 1، المكتبة العصرية، ص 64 - 65 .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لكل من مناخ الاستثمار والاستثمار الأجنبي

يلعب التسويق دورا مهما في الاستثمار الدولي بصفة عامة إذ يساعد الشركات متعددة الجنسيات في زيادة الطلب على منتجاتها، حيث تمتلك هذه الشركات إمكانيات تسويقية عالية ومتطورة على معرفة حجم السوق وبالشكل الذي يمكنها من القدرة على تمييز منتجاتها، وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة وبكفاءة عالية مع تنوع منتجاتها.

4- تكاليف الإنتاج

يمثل انخفاض تكاليف الإنتاج عامل جذب للمستثمرين للقيام بالاستثمار المباشر حيث يستطيعون من خلال إنتاجهم الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم.

5- القدرات الذاتية للتطوير التكنولوجي

تمتلك الشركات متعددة الجنسيات قدرات تكنولوجية هائلة وهي الميزة التي تمتاز بها وتعطيها التفوق، وهذا راجع إلى اعتمادها الكبير على البحوث والاكتشافات، هذه التكنولوجيات التي تفتقر إليها الدول المضيفة هي الدافع الذي يجعل الشركات تستقر في هذه الأسواق لسهولة السيطرة عليها.

ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلقة بالدولة الأم

يمكن ذكر أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلقة بالدولة الأم فيما يلي:¹

1- رغبة الدول الأم في خلق فرص عمل لعمالها خارج حدودها وتحقيق عوائد أعلى لرؤوس أموالها مقارنة بتوظيفها في الدولة الأم، وأيضا معالجة الخلل في موازين مدفوعاتها من العائد المحقق من الاستثمار؛

2- رغبتها في السيطرة والهيمنة على الدول المضيفة من أجل توجيه قرارها السياسي زيادة على نشر ثقافتها وأنظمتها السياسية والاجتماعية، حتى تبقى الدول المضيفة في تبعية دائمة لها وبالتالي يصبح من السهل احتوائها؛

3- فتح أسواق جديدة من أجل تصدير فائض منتجاتها إلى الدول المضيفة بعد تشبع أسواقها الداخلية.

4- تقوم الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار في الدول التي تعتمد على الدولة الأم في الاقتراض أو المساعدات حتى تتم عمليات الاستحواذ والتصدير بينها.

¹ عيد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 99.

ثالثاً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلقة بالدول المضيفة

حتى تتناسب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان المضيفة يجب أن تتوفر بيئتها على العناصر التالية:¹

1-العوامل الاقتصادية

من أهمها الناتج الوطني الإجمالي معدلات النمو، مستوى التضخم، أسعار الفائدة، هيكل الجهاز المصري وقيود التجارة الدولية، حيث تمثل أهمية كبرى في القرارات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات.

2-توفر الموارد

وقد تكون هذه الموارد طبيعية بترول، غاز ، مياه وقد تكون بشرية ولا يقصد هنا تكلفة عنصر العمل فقط وإنما جودته وكفاءته أيضاً، كما يمكن أن تكون تكنولوجية مراكز البحث والتطوير، المخابر أو تمويلية (إمكانية الحصول على القروض) .

3- وضع الدولة من الاتحادات الاقتصادية الإقليمية

حيث تبين من خلال الدراسات التي تناولت اتحادات مثل: الاتحاد الأوروبي والأوبك أن تأثير الاتحادات شديد الإيجابية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر .

4-وضع الرأي العام الداخلي من الاستثمار الأجنبي المباشر

إذا كان الرأي العام الداخلي مناهض للاستثمار الأجنبي المباشر أو لدولة معينة فإن الشركة ستتردد كثيراً قبل اتخاذ قرارها بالاستثمار .

5-النظام التجاري للدولة المضيفة

إذا ما قامت الدولة المضيفة بفرض عوائق من خلال القيود التجارية، فإن الشركة الدولية ستفكر كثيراً قبل أن تتخذ قرارها بالاستثمار .

وبالإضافة إلى المحددات السالفة الذكر هناك من الاقتصاديين من يضيف محددات أخرى وهي على درجة كبيرة من الأهمية تذكر منها:

6- حجم السوق

¹ عيد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 100 - 101

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لكل من مناخ الاستثمار والاستثمار الأجنبي

يعتبر حجم السوق للبلد المضيف محددًا جد مهم لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا كان السوق كبير وتشط وواعد يملك كل إمكانيات التوسع فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق باتجاهه أملا في تحقيق أقصى عائد والعكس صحيح، ونستطيع قياس حجم السوق بمقياسين مهمين هما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومقياس عدد السكان، فإذا كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مرتفع فإن هذا يؤدي إلى مزيد من الإنفاق من الأفراد على السلع والخدمات وارتفاع عدد السكان فإن هناك مبالغ ضخمة ستضخ في هذه الأسواق، كالإنفاق على السلع والخدمات الذي ينتج عنه تعظيم أرباح الشركات متعددة الجنسيات.

7-البنى التحتية

تعد البنى التحتية محددًا تقليديا هاما للاستثمار الأجنبي المباشر إذ أنها تعطي العديد من الجوانب كالطرق والموانئ وسكك الحديد وأنظمة الاتصالات والمؤسسات المتطورة من خلال تحسين المعايير الحسابية والخدمات القانونية، حيث تكون البنية التحتية عقبة وفرصة في الوقت نفسه من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، ولأغلبية الدول منخفضة الدخل يشار إليها كعقيد رئيس وإلى إمكانياتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يتم السماح لحكومات الدول المضيفة بالاشتراك بالاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أكبر في قطاع البنى التحتية.

8-التشريعات الضريبية

هناك العديد من الدراسات ركزت على أثر الحوافز الضريبية وكانت النتائج متضاربة فبعض الدراسات وجدت أن للإعفاءات الضريبية أثر إيجابي على جذب العوامل الأخرى متوافرة، وهناك من الدراسات من ترى أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل الاستثمار، بينما انتهى البعض الآخر إلى أن الإعفاءات الضريبية تكون مؤثرا إيجابيا إذا كانت بشدة سعرا معقولا وثابتا من الضرائب يتيح لها إعداد خطة مالية طويلة المدى على إعفاءات ضريبية عالية ولا يمكن التيقن منها، وتكون الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي عادة في ضوء إعفاء أو تخفيض من الضريبة، سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل وتتفاوت حسب القطاع الذي توجهه الاستثمارات.¹

المطلب الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر بين المزايا والعيوب

يملك الاستثمار الأجنبي المباشر مزايا وعيوب تؤثر بشكل مباشر على كل من الدول المضيفة والمستثمرين على حد سواء. وتشكل هذه المزايا الأهداف المرجوة التي يسعى جميع الأطراف إلى تحقيقها من

¹ عيد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 101-102

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لكل من مناخ الاستثمار والاستثمار الأجنبي

خلال تدفق الاستثمارات، في حين تمثل العيوب والمخاطر عوامل قلق تسعى الأطراف إلى تجنبها. وبالتالي، فإن فهم هذه الفوائد والتحديات يعد أمرًا جوهريًا لتقييم تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر وضمان تعظيم عوائده وتقليل مخاطره على كلا الجانبين.

أولاً: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة والمستثمرين في ما يلي:

1- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة

تحاول أغلب الدول جاهدة توفير المناخ والبيئة المناسبة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالمنافسة المحتدمة التي يشهدها العالم اليوم لم تأتي من فراغ، فهدفها الأساسي هو الاستفادة من المزايا الإيجابية التي يمنحها الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول المضيفة، والتي يمكن أن نبرزها في النقاط التالية:

- نتيجة لمحدودية الأنشطة الاقتصادية وعجزها عن امتصاص اليد العاملة، يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر توفير فرص العمل والتخفيف من حدة البطالة في عديد الدول وبالأخص النامية منها؛
- زيادة وتعزيز القدرة الإنتاجية في الاقتصاد عبر الاستفادة من العوائد الرأسمالية التي تحققها الشركات المستثمرة عن طريق التوسيع في أنشطتها أو إقامة مشاريع جديدة كلياً؛
- تعاني الدول النامية من شروط قاسية فيما يتعلق بعملية الاقتراض الخارجي وبالتالي يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من بين أنجع الوسائل لتقليص فجوة الادخار والاستثمار وهو ما يساهم في الرفع من القيمة المضافة وبالتالي الرفع من مستوى المعيشة ورفاهية الفرد في هذه الدول؛¹
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والرفع من المستوى التكنولوجي وبالتالي تحسين حالة ميزان المدفوعات عن طريق الرفع من فرص التصدير والتخفيف من الواردات، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة والاستثمار المشترك بصفة خاصة يعتبر من الأنواع المفضلة للدول النامية لعدد الأسباب وخاصة محاولة عدم إقحام الطرف الأجنبي في التحكم في القرار السياسي والاقتصادي لهذه الدول؛
- تعزيز وتنمية مهارات اليد العاملة وتطوير القدرات الفنية والكفاءة الإدارية والتنظيمية للشركات المحلية ما يؤدي إلى زيادة مستوى الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج والاستفادة من عديد الأصول المختلفة الشيء الذي ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي؛

¹ فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 175 .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لكل من مناخ الاستثمار والاستثمار الأجنبي

- تساهم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة معدلات الاستثمار المحلي من خلال جذب المدخرات المحلية للأنشطة الأساسية أو المكملة وهو ما يرفع من عوائد الملكية وبالتالي زيادة المدخرات.¹

أما بالنسبة للمزايا التي يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر للمستثمر الأجنبي فتتمثل في النقاط التالية:²

- تعظيم حجم الأرباح المتوقعة والناجمة عن انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج في الدول المضيفة؛
- منح الطرف الأجنبي حق إدارة المشروع الاستثماري والرقابة والتوجيه بما يحقق مصلحته؛
- يعتبر وسيلة للتغلب على القيود الجمركية التي تفرضها الدول المضيفة؛
- عودة رؤوس الأموال على المدى المتوسط أو الطويل في شكل عوائد وأرباح؛
- تسهيل حصول الطرف الأجنبي على القروض والمواد الخام الضرورية للشركة الأم.

2- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمرين

رغم كل تلك المنافع الكبيرة التي يمكن أن تستفيد منها الدول المضيفة غير أن هذا لا يفي بوجود عيوب وجوانب سلبية للاستثمار الأجنبي المباشر والتي نذكرها كما يلي:³

- مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا تساهم بشكل ملموس في توفير فرص العمل الكافية التي يمكن لها أن تحد من تفشي ظاهرة البطالة وهذا نظرا لاستعمالها وسائل إنتاج تعتمد على كثافة رأس المال وعلى اليد العاملة ذات المستوى عالي من التأهيل والتي لا تتوفر بشكل كبير داخل الدولة المضيفة في كثير من الأحيان؛
- قد تلجأ بعض الشركات المستثمرة في بعض الأحيان إلى عمليات التحايل الضريبي وهذا بتخفيض قيمة الأرباح أو برفع تكاليف براءات الاختراع، أو براءات البحث والتطوير، أو العلامات التجارية في السجلات المحاسبية وهي ممارسات يصعب الكشف عنها ما يؤثر على الإيرادات الضريبية للدولة؛
- الاستثمار في بعض القطاعات الملوثة للبيئة كالمواد الكيميائية و قطاع الحديد والصلب ومواد البناء وغيرها وهو ما يشكل تهديدا للدولة المضيفة التي تتحمل فيما بعد تكاليف كبيرة من أجل الحفاظ على البيئة؛

¹ فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 176 .

² أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003 ، ص 183

³ أميرة بحري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000-2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2017، ص 46-47.

- تقوم الشركات الأجنبية بعملية تحويل الأرباح بقيم أكبر من حجم رؤوس الأموال المستثمرة وهو ما يؤدي بالدول المضيفة إلى التوسع في الاقتراض وبالتالي ارتفاع حجم المديونية.

ثانياً: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

- في مقابل المزايا العديدة للاستثمار الأجنبي المباشر، نجد عدد من العيوب للاستثمار الأجنبي المباشر لكل من الدول المضيفة والمستثمر.

1- عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الدول المضيفة

من أهم عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة نجد:¹

- صعوبة التعامل مع المستثمر الأجنبي فيما يتعلق برفضه لمشاركة المشروع مع أي طرف وطني وعليه انخفاض فرص استعادة البلد المضيف من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تقليص فرص تحقيق الدول المضيفة لأهدافها المنتظرة من الاستثمار الأجنبي بتوفير العملات الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات وغيرها مقارنة بالاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي؛
- صغر حجم المشروع بسبب انخفاض القدرة المالية للمستثمر المحلي وبالتالي نقص إسهامات المشروع في توفير فرص التوظيف والتحديث التكنولوجي وإشباع حاجات السوق المحلي؛
- تمكن الشركات متعددة الجنسيات من احتكار أسواق الدول المصنفة والسيطرة على اقتصادياتها وتوجيهها بما يخدم مصالحها قد يشكل خطراً حقيقياً عليها فيما لو تضاربت مصالح الطرفين تحت أي ظرف من الظروف؛
- إمكانية حرمان الدول المضيفة من بعض التكنولوجيا الجديدة والمتقدمة والتي لا يقبل الطرف الأجنبي منحها، أو الشراكة فيها إلا من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- يمكن أن يحدث تحكم الطرف الأجنبي في جميع أو أجزاء هذه المشروعات تعارضاً بينه وبين الطرف المحلي.

2- عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المستثمر

- قد يقوم المستثمر المحلي في بعض الأحيان إلى إقصاء المستثمر الأجنبي من المشروع ما يؤدي إلى زيادة المخاطر غير تجارية، كما يلحق عدم وجود اتفاقيات وشروط مسبقة بالتأمين خسائر متعلقة بالمستثمر الأجنبي؛

¹ عيد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، 187.

- يمكن أن تضع الدولة المضيفة بعض الشروط الصارمة على التصدير والتوظيف وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي، كما يسبب عدم استقرار السياسات والتشريعات المتعلقة بالاستثمار تجميد أموال المستثمر الأجنبي؛
- يسبب انخفاض أسعار الصرف في الدولة المضيفة تعرض المستثمر لخسائر مالية عند قيامه بتحويل العملة المحلية للعملة الصعبة أو عملة البلد الأم.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تُعد الدراسات السابقة ركيزة أساسية لكل بحث علمي، حيث تُمكن الباحث من الإلمام بما أنجز في موضوعه من بحوث أكاديمية سابقة، وتساعده في استكشاف الفجوات البحثية وتحديد موقع دراسته ضمن السياق العلمي العام. وتُسهم مراجعة الأدبيات والدراسات ذات الصلة في إثراء الإطار النظري وتعزيز الرؤية التحليلية، فضلاً عن الاستفادة من الأدوات المنهجية المستخدمة سابقاً لتوجيه الدراسة الراهنة.

وبالنظر إلى موضوع بحثنا المتمثل في "أثر مناخ الاستثمار على تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)" ، فقد حرصنا على استعراض مجموعة من الدراسات العلمية التي تناولت إما الحالة الجزائرية بشكل مباشر، أو ركزت على تجارب مقارنة في بلدان عربية وإفريقية، إلى جانب دراسات أجنبية سلطت الضوء على العلاقة بين مناخ الاستثمار وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء في السياقات النامية أو المتقدمة.

وقد تم تحليل هذه الدراسات وفق معايير موحدة تشمل: عنوان الدراسة، هدفها، أبرز نتائجها، ثم أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين دراستنا، وذلك بغرض تعميق الفهم النظري والقياسي للظاهرة محل الدراسة، وتحديد الإضافة العلمية التي تسعى هذه الدراسة لتحقيقها.

أولاً: الدراسات الجزائرية

الدراسة الأولى

- عنوان الدراسة: هشام طلحي، انعكاسات مناخ الاستثمار من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر والمغرب - دراسة قياسية مقارنة (1990-2019)، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2021-2022.
- هدف الدراسة: تحديد أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والمغرب، باستخدام نموذج (NARDL) الذي يتيح تحليل العلاقة غير الخطية في الأجلين القصير والطويل.

• نتائج الدراسة:

- الجزائر (أجل قصير): تأثرت التدفقات بالفعالية السالبة للنظام البنكي، الصدمات الموجبة في سعر الصرف الرسمي، الإنفاق الحكومي والانفتاح التجاري.
- الجزائر (أجل طويل): تأثرت بـ الصدمات السالبة في فعالية النظام البنكي، النمو الاقتصادي، سعر الصرف، والصدمات الموجبة في فعالية النظام البنكي، حجم الاستثمار المحلي، الإنفاق الحكومي، الانفتاح التجاري والتضخم.
- المغرب: العوامل المؤثرة اختلفت وتركزت حول حجم الاستثمار المحلي وأسعار الصرف وفعالية النظام البنكي.

• أوجه التشابه:

- تناولت الدراسة الجزائر كحالة أساسية.

• أوجه الاختلاف:

- تغطي الدراسة فترة زمنية أقدم (1990-2019)، بينما تغطي دراستنا الفترة من 2000 إلى 2023.
- الدراسة مقارنة مع المغرب، في حين أن دراستنا تركز فقط على الجزائر.
- لم تتناول الدراسة بشكل مباشر البيئة القانونية أو السياسية ضمن "مناخ الاستثمار"، وإنما ركزت على مؤشرات اقتصادية كلية.

الدراسة الثانية

- عنوان الدراسة: أحلام خليفة، محددات الاستثمار الخاص في الجزائر وآثاره على التنمية الاقتصادية - دراسة قياسية (1990-2015) ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2019.
- هدف الدراسة: تحديد العلاقة بين الاستثمار الخاص والمتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي، القروض المصرفية، سعر الفائدة، التضخم، سعر الصرف، الانفتاح الاقتصادي...) وأثره على التنمية الاقتصادية.

• نتائج الدراسة:

- وجود علاقة إيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المصرفي والانفتاح الاقتصادي من جهة، والاستثمار الخاص من جهة أخرى.

○ الناتج المحلي والائتمان المصرفي لهما تأثير إيجابي، بينما الانفتاح الاقتصادي كان تأثيره سلبياً.

○ الاستثمار الخاص له تأثير أقوى من الاستثمار الحكومي على النمو الاقتصادي.

• أوجه التشابه:

○ تُسهم نتائجها في فهم البيئة الاقتصادية المؤثرة على الاستثمار الأجنبي أيضاً.

• أوجه الاختلاف:

○ تركز على الاستثمار الخاص المحلي وليس الاستثمار الأجنبي المباشر.

○ لا تتناول مناخ الاستثمار بمعناه الشامل (السياسي، التشريعي، المؤسسي).

○ تغطي فترة أقدم (1990-2015) ولا تشمل التأثيرات الحديثة بعد 2015.

ثانياً: الدراسات العربية

الدراسة الثالثة

• عنوان الدراسة: عمرو محمد الشناوي، تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر - فترة ما بعد عام 2011، 2020.

• هدف الدراسة: تحليل واقع مناخ الاستثمار في مصر بعد 2011، وتحديد العوامل الاقتصادية والسياسية المؤثرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مع التركيز على دور التحولات العالمية والمحلية.

• نتائج الدراسة:

○ الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح أداة أساسية للنمو الاقتصادي.

○ الدول النامية أصبحت تتنافس على جذب هذه الاستثمارات عبر تحسين البيئة الاستثمارية.

○ مناخ الاستثمار يرتبط ارتباطاً وثيقاً بـ:

▪ الانفتاح الاقتصادي.

▪ ملاءمة البيئة التشريعية والمؤسسية.

▪ الحوافز المقدمة للمستثمرين.

▪ استقرار الاقتصاد الكلي.

• أوجه التشابه:

○ تركيز الدراسة على مناخ الاستثمار باعتباره محوراً رئيسياً لجذب الاستثمار الأجنبي.

- تأكيد على أثر الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي المحلي.
- أهمية السياسات والحوافز التشجيعية، وهي عناصر موجودة كذلك في الحالة الجزائرية.

• أوجه الاختلاف:

- الدراسة تركز على الفترة بعد 2011 فقط، بينما دراستنا تغطي فترة أطول (2000-2023)
- لم تستخدم الدراسة نماذج قياسية كمية بل اعتمدت على تحليل وصفي وتحليلي.
- تركز على التحولات السياسية في مصر بعد الثورة، وهو سياق خاص.

الدراسة الرابعة

- عنوان الدراسة: ولاء مجدي رزق، منى أبو العطا حلیم، بيئة الأعمال السعودية وتأثيرها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والأداء الاقتصادي للمملكة وفق رؤية 2030، جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، 2021.

- هدف الدراسة: قياس أثر تطوير بيئة الأعمال في السعودية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ودراسة مدى تأثير هذه الاستثمارات على مؤشرات الاقتصاد الكلي في ضوء رؤية 2030.

• نتائج الدراسة:

- وجود علاقة إيجابية قوية بين تحسين بيئة الأعمال وزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
- هذه الاستثمارات ساهمت في:
 - رفع معدلات النمو.
 - تقليل معدلات البطالة.
 - رفع الإنفاق على التعليم وتنمية رأس المال البشري.
- أوصت الدراسة بإزالة العقبات أمام المستثمرين وتعزيز تنافسية السوق المحلي.

• أوجه التشابه:

- تركيز واضح على تحسين مناخ الأعمال لجذب الاستثمار.
- ربط الاستثمار الأجنبي بالأداء الاقتصادي (نمو - بطالة - تعليم).
- تتلاقى مع دراستنا في التركيز على التحسينات الهيكلية كوسيلة لجذب الاستثمار.

• أوجه الاختلاف:

- الدراسة ترتبط برؤية استراتيجية (2030) ذات خصوصية سعودية.
- استخدمت أدوات تحليل إحصائية لبيانات حديثة ولكن في سياق مختلف اقتصاديًا.
- لم تعالج الدراسة المتغيرات النقدية أو المالية كالإنفاق الحكومي أو التضخم بشكل مفصل.

ثالثًا: الدراسات الأجنبية

الدراسة الخامسة

• عنوان الدراسة:

Institutions and FDI: Evidence from Developed and Developing Countries

Samina Sabir, Anum Rafique, Kamran Abbas – 2019.

- **هدف الدراسة:** تحليل أثر جودة المؤسسات (مثل: فعالية الحكومة، مكافحة الفساد، الاستقرار السياسي...) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) باستخدام بيانات بانل لدول ذات مستويات دخل مختلفة للفترة 1996-2016، باستخدام منهج GMM.
- **نتائج الدراسة:**

○ جودة المؤسسات تؤثر إيجابًا على تدفقات FDI في جميع الدول، ولكن الأثر أقوى في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية.

○ المتغيرات المؤسسية مثل "الفاعلية الحكومية" و"مكافحة الفساد" و"جودة التنظيم" كانت ذات دلالة قوية.

○ في الدول النامية: الانفتاح التجاري، البنية التحتية، ونسبة الزراعة من الناتج لها تأثير إيجابي معنوي على FDI.

○ في الدول المتقدمة: الناتج المحلي للفرد، الزراعة، والتضخم أثرت سلبًا على FDI.

• أوجه التشابه مع دراستنا:

○ كلا الدراستين تؤكدان أهمية البيئة المؤسسية/الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي.

• أوجه الاختلاف:

○ دراستنا تركز على الجزائر فقط، بينما هذه الدراسة تغطي دولًا من جميع مستويات الدخل.

○ هذه الدراسة تُعنى بالمؤسسات بالدرجة الأولى، بينما دراستنا تُركز على مناخ الاستثمار عمومًا بما يشمل من مؤشرات اقتصادية وتجارية.

الدراسة السادسة

• عنوان الدراسة :

Investment Climate and Foreign Direct Investment in Africa: The Role of Ease

Angelica E. Njuguna, Emmanuel Nnadozie – 2022.

- **هدف الدراسة:** تحليل العلاقة بين "سهولة ممارسة الأعمال" كأحد مؤشرات مناخ الاستثمار، وتدفعات الاستثمار الأجنبي المباشر في القارة الإفريقية.
- **نتائج الدراسة:**
 - وجدت علاقة إيجابية قوية بين تحسين بيئة الأعمال (Ease of Doing Business) وتزايد تدفقات FDI في الدول الإفريقية.
 - تم استخدام أسلوب القياس عبر "المتغيرات الآلية (IV) ونهج "دالة التحكم (Control Function Approach) لتصحيح التحيزات الناتجة عن التداخل بين FDI والنمو الاقتصادي.
- **أوجه التشابه مع دراستنا:**
 - تتقاطع مع دراستنا من حيث المجال الجغرافي (إفريقيا)، ما يجعل النتائج قابلة للمقارنة الجزئية مع حالة الجزائر.
 - تشابه في الهدف: تحليل تأثير المناخ الاستثماري على تدفق FDI.
 - تؤكد أن الإصلاحات التنظيمية والإدارية ضرورية لتحسين جاذبية الاستثمار.
- **أوجه الاختلاف:**
 - تركز الدراسة على مؤشر واحد فقط (سهولة ممارسة الأعمال)، بينما دراستنا أكثر شمولية من حيث المؤشرات.
 - الدراسة تشمل عموم إفريقيا، بينما دراستنا تقتصر على الجزائر.
 - من الناحية المنهجية، استخدمت الدراسة مقاربات تصحيح الانحياز الإحصائي (IV & CF) ، ما يجعل نتائجها ذات دقة أعلى في معالجة التداخلات المتغيرة.

خلاصة الفصل:

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر من الظواهر الاقتصادية البارزة التي حظيت باهتمام كبير في الأدبيات الاقتصادية، حيث تباينت رؤى وتحليلات الباحثين والاقتصاديين حوله باختلاف مدارسهم الفكرية وتوجهاتهم

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لكل من مناخ الاستثمار والاستثمار الأجنبي

النظرية. ورغم هذا التعدد، إلا أن هناك إجماعًا حول الأهمية الاستراتيجية لهذا النوع من الاستثمارات ودوره الفعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، سواء في الدول المضيفة أو المصدرة.

وفي ظل التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي بفعل العولمة الاقتصادية والمالية، ازدادت أهمية تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود، بما في ذلك الأصول المادية وغير المادية، وأصبحت تمثل أحد الأعمدة الأساسية للعلاقات الاقتصادية الدولية. وقد أدركت الدول، سواء النامية أو المتقدمة، الأهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر، مما دفعها إلى إدراجه ضمن أولويات السياسات الاقتصادية، والعمل على تهيئة مناخ استثماري ملائم، من خلال تحسين الإطار القانوني والمؤسسي، وتقديم الحوافز والتسهيلات لجذب المستثمرين الأجانب.

لكن في مقابل هذه الأهمية، تظل الدول مطالبة بترشيد استغلال هذه الاستثمارات، وتوجيهها نحو القطاعات الحيوية التي تضمن تحقيق آثار إيجابية ممتدة على الاقتصاد المحلي، مثل نقل التكنولوجيا، خلق فرص العمل، وتعزيز القدرات الإنتاجية. كما أن الدول المصدرة لرؤوس الأموال تنظر إلى هذه الاستثمارات كوسيلة لتوسيع أنشطتها الاقتصادية وتعزيز نفوذها الاستراتيجي في الأسواق الخارجية.

ورغم المزايا المتعددة، لا يمكن إنكار وجود بعض الآثار السلبية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر، سواء على الدول المضيفة أو المصدرة، وهو ما يستدعي من صناع القرار في الدول المضيفة تبني سياسات واستراتيجيات دقيقة لضمان تعظيم المنافع وتقليل التكاليف، بما يعزز من دور هذه الاستثمارات كرافعة حقيقية للتنمية الاقتصادية المستدامة.

الفصل الثاني:

تحليل طبيعة مناخ الاستثمار والاستثمار
الاجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد:

يُعدّ مناخ الاستثمار أحد المحددات الأساسية في جذب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث يعكس مدى ملاءمة البيئة الاقتصادية والقانونية والمؤسسية لنشاط المستثمرين الأجانب. وفي السياق الجزائري، أصبح من الضروري الوقوف على طبيعة هذا المناخ، ومدى تطوره، وتأثيره على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وعليه، يهدف هذا الفصل إلى تحليل المؤشرات المختلفة المكوّنة لمناخ الاستثمار في الجزائر، وربطها بواقع تدفق الاستثمار الأجنبي، من خلال عرض أهم المؤشرات الاقتصادية ومراجعة التشريعات والسياسات ذات الصلة للفترة من 2010 إلى 2023 ، وذلك بالتطرق للمبشرين التاليين:

المبحث الأول: واقع مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الأول: واقع مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر

تشكل مؤشرات الاقتصاد الكلي والحوكمة الاقتصادية مرآة حقيقية تعكس مستوى جاذبية الدولة للاستثمار. ومن هذا المنطلق، سيتم في هذا المبحث تحليل المؤشرات الأساسية لمناخ الأعمال في الجزائر، من خلال التركيز على الأداء الاقتصادي العام، والانفتاح على التجارة العالمية، ومدى التقدم في تسهيل إجراءات الأعمال والحرية الاقتصادية، بما يُتيح رسم صورة واقعية عن البيئة الاستثمارية في البلاد، وبالتالي سيتم التطرق لكل هذه المؤشرات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المدروسة.

المطلب الأول: مؤشر النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر

يعتبر كل من النمو الاقتصادي ومعدل التضخم من أهم المؤشرات التي تساهم في تحديد جاذبية بيئة الاستثمار. إذ يُظهر النمو الاقتصادي مدى قدرة الاقتصاد على توليد فرص استثمارية، بينما يُعد التضخم مقياسًا لاستقرار الأسعار وقوة العملة الوطنية. لذا، سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تحليل اتجاهات هذين المؤشرين في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، وبيان تأثيرهما المحتمل على مناخ الاستثمار

أولاً- النمو الاقتصادي في الجزائر

من أجل الوقوف على تطور مؤشر النمو الاقتصادي نستعرض بيانات الجدول التالي:

الجدول 1-2: تطور الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي الإسمي في الجزائر 2010-2023

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	نصيب الفرد من الناتج (دج)	النمو الاقتصادي (%)
2009	9,884.1	--	--
2010	11,985.47	333,302.7	21.26
2011	11,461.9	397,335.6	-4.36
2012	16,040.7	432,313	39.94
2013	16,349.8	434,705.6	1.92

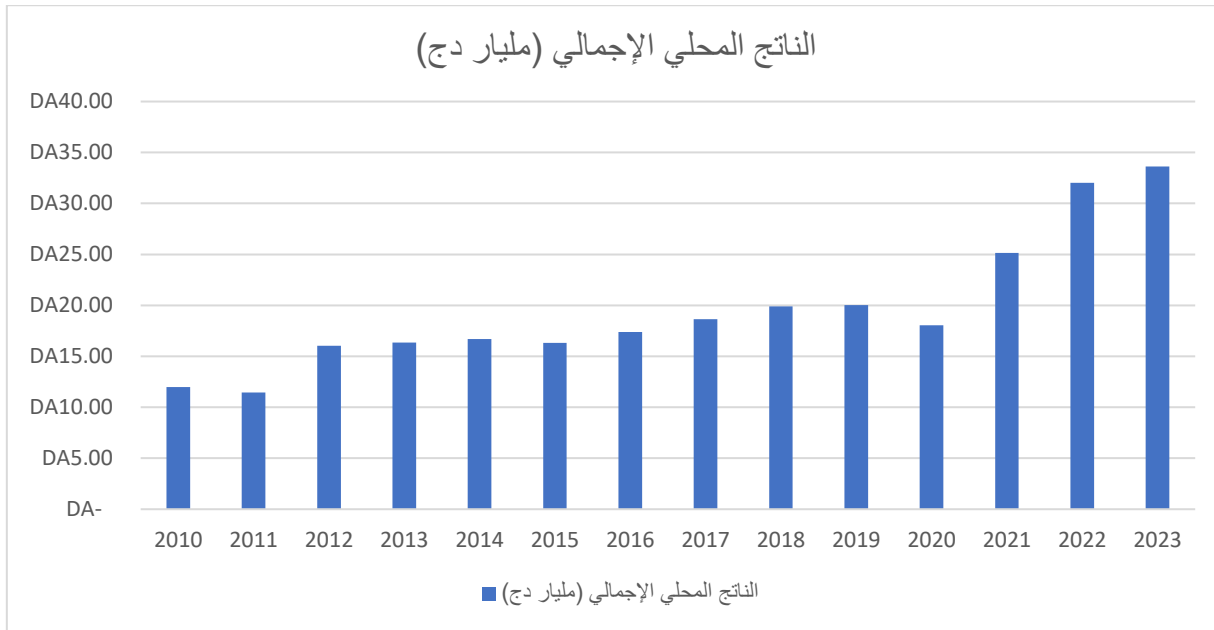
الفصل الثاني: تحليل طبيعة مناخ الاستثمار والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

2.06	440,471.4	16,687.5	2014
-0.02	418,203.7	16,325.6	2015
0.29	428,901.8	17,386.7	2016
6.85	452,438.2	18,633.5	2017
2.06	478,968.6	19,909.9	2018
0.6	472,113.5	20,035.6	2019
-9.95	415,669.2	18,041.4	2020
3.8	571,210	25,153.2	2021
3.6	715,323	32,039.5	2022
4.1	740,000	33,638.3	2023

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2020، فصل 14، المحاسبة الوطنية، ص296. البنك الدولي

شهد الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تطوراً ملحوظاً خلال الفترة 2010-2023، حيث انتقل من 11,985 مليار دج سنة 2010 إلى 33,638.3 مليار دج سنة 2023، وهو ما يعكس نمواً اقتصادياً معتبراً، خاصة خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وقد تميز هذا المسار بتقلبات ناتجة عن التغيرات في أسعار المحروقات، التي لا تزال تشكل المصدر الرئيسي لعائدات الدولة. كما أن الانكماش الحاد الذي سُجل في سنة 2020 (-9.95%) كان نتيجة مباشرة لجائحة كورونا وتراجع الطلب العالمي على النفط، في حين شهد الاقتصاد انتعاشاً تدريجياً بفضل ارتفاع أسعار الطاقة وتزايد الإنفاق العمومي بين 2021 و2023. ورغم تحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي، إلا أن الاقتصاد الوطني يظل هشاً أمام الصدمات الخارجية، مما يجعل تنويع مصادر الدخل وتعزيز القطاع الإنتاجي من الأولويات الاستراتيجية لتحقيق نمو مستدام. ، ويوضح الشكل التالي هذا التطور:

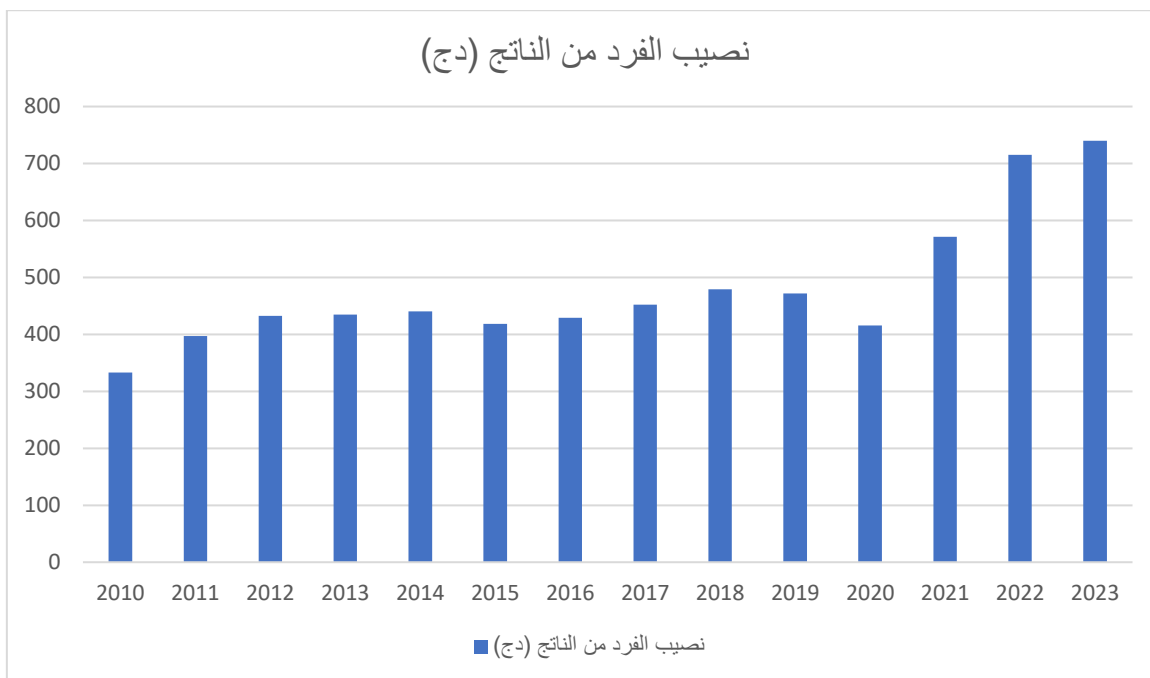
الشكل (1-2) تطور الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 2010-2023



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

أما نصيب الفرد من الناتج الوطني ، فقد تطور نصيب في الجزائر بين 2010 و2023، حيث ارتفع من حوالي 333,302 دج إلى 740,000 دج. يعكس هذا الارتفاع تحسناً نسبياً في المؤشرات الاقتصادية الكلية، لكنه لا يعني بالضرورة تحسناً حقيقياً في مستوى معيشة الأفراد، إذ تأثرت القدرة الشرائية سلباً نتيجة التضخم وارتفاع أسعار المواد الأساسية. كما أن الزيادة السكانية وتراجع قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية حدت من الأثر الإيجابي لهذا النمو. إضافة إلى ذلك، فإن توزيع الناتج بشكل غير متوازن بين مختلف الفئات والمناطق يضعف من أثر هذا المؤشر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة.، والشكل الموالي يوضح هذا التطور في المؤشر:

الشكل (2-2): تطور نصيب الفرد من الناتج الوطني في الجزائر للفترة 2010-2023



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

ثانيا- التضخم في الجزائر

من أجل الوقوف على تطور مؤشر التضخم نستعرض بيانات الجدول التالي:

الجدول (2-2): تطور التضخم في الجزائر 2010-2023

السنوات	معدل التضخم %	السنوات	معدل التضخم %
2010	3,9	2017	5,59
2011	4,5	2018	4,27
2012	8,89	2019	1,95
2013	3,25	2020	2,42
2014	2,92	2021	7.23

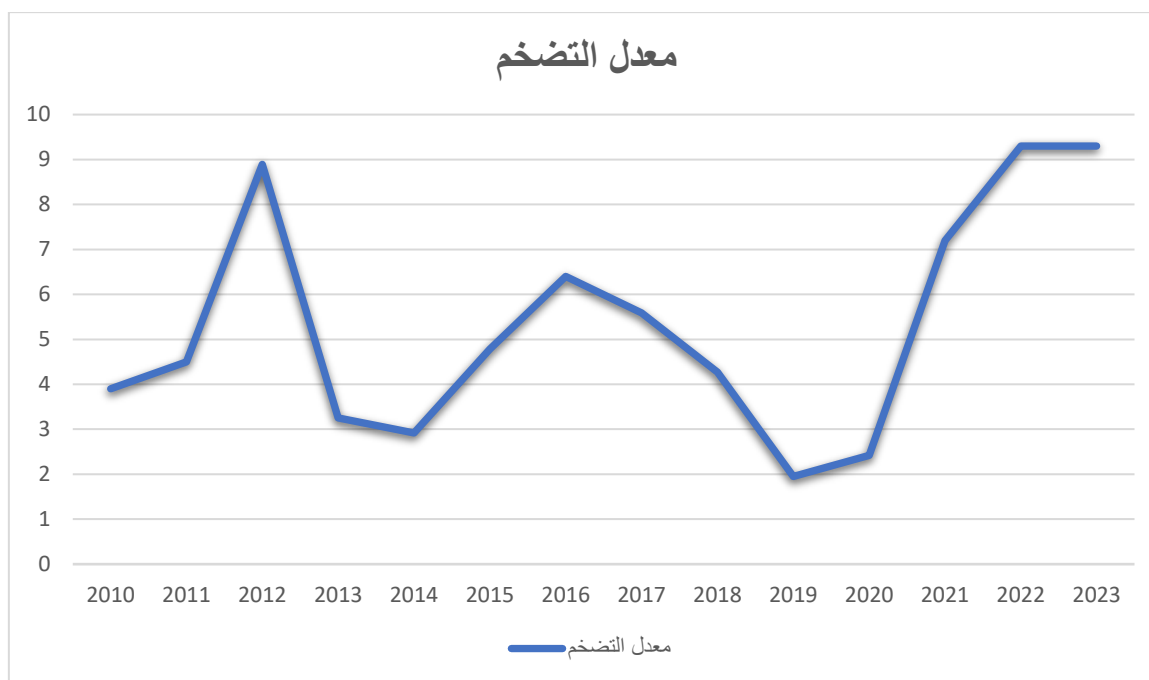
9.27	2022	4,78	2015
9.32	2023	6,40	2016

المصدر: بيانات البنك الدولي، التضخم ، الجزائر، متوفر على الرابط:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?end=2024&locations=DZ&start=2010>

عرف معدل التضخم في الجزائر تقلبات ملحوظة بين عامي 2010 و2023، حيث تراوح بين مستويات معتدلة ومرتفعة. في بداية الفترة، بلغ معدل التضخم 3.9% سنة 2010، ثم ارتفع بشكل حاد إلى 8.89% في 2012، نتيجة ضغوط اقتصادية داخلية وخارجية، من بينها ارتفاع أسعار السلع الأساسية. بعد ذلك، شهد المعدل نوعاً من الاستقرار النسبي ما بين 2013 و2020، حيث ظل يتراوح بين 1.95% و6.4%. غير أن الفترة من 2021 إلى 2023 تميزت بارتفاع لافت في معدل التضخم، بلغ ذروته عند 9.3% في سنتي 2022 و2023، متأثراً بعوامل متعددة، أبرزها زيادة الإنفاق العمومي، تقلب أسعار الغذاء عالمياً، والانخفاض النسبي في قيمة الدينار الجزائري. هذا الاتجاه التصاعدي للتضخم يُعد من التحديات الكبرى التي تواجه القدرة الشرائية للمواطنين والاستقرار الاقتصادي العام في البلاد، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل (2-3): تطور معدل التضخم في الجزائر في الجزائر 2010-2023



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

المطلب الثاني: البطالة والانفتاح التجاري في الجزائر

تعكس معدلات البطالة قدرة الاقتصاد على استيعاب اليد العاملة، كما يرتبط الانفتاح التجاري بمدى اندماج الاقتصاد الوطني في السوق العالمية. وسنقوم في هذا المطلب بدراسة العلاقة بين هذين المؤشرين ومناخ الاستثمار، لما لهما من دور في تعزيز الثقة الاقتصادية وتحفيز رؤوس الأموال الأجنبية على دخول السوق الجزائرية

أولاً- معدل البطالة في الجزائر

من أجل الوقوف على تطور مؤشر البطالة نستعرض بيانات الجدول التالي:

الجدول (2-3): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2020

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل البطالة%	10	10	11	9,8	10,2	11.2	10.2
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدل البطالة%	10,3	10,4	10,5	12,6	12,7	12.5	11.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، بيانات البنك الدولي، الجزائر، معدلات البطالة، متوفرة على الرابط:

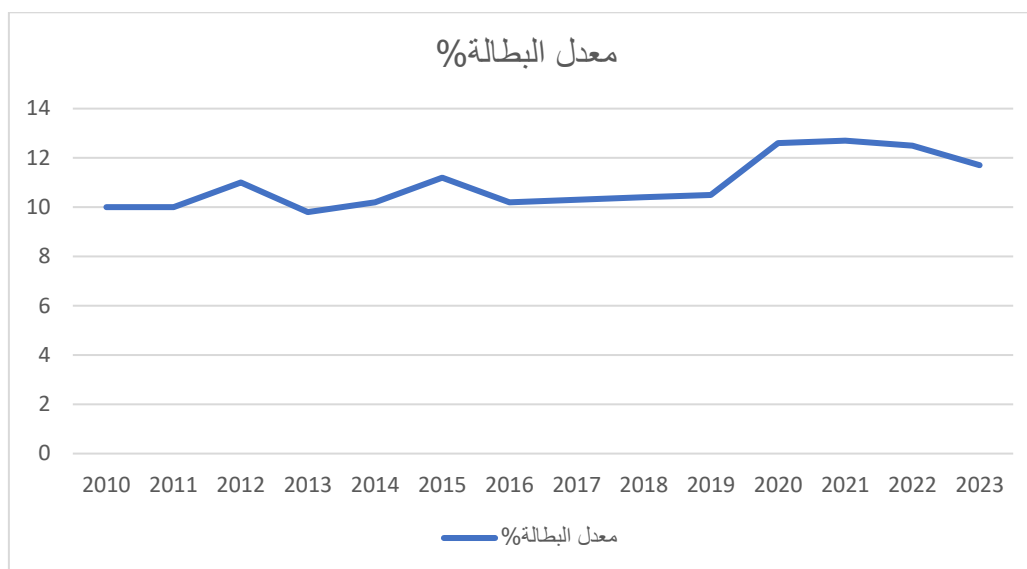
<https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ>

نلاحظ من خلال تطور معدل البطالة في الجزائر بين 2010 و2023، وجود تقلبات تعكس التغيرات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد. فقد تراوح المعدل بين 10% و11% خلال السنوات الأولى، قبل أن يعرف ارتفاعاً طفيفاً في بعض الفترات، ليصل إلى 11.2% سنة 2015. واستمرت البطالة في مستويات شبه مستقرة حتى عام 2019، لكن ابتداءً من سنة 2020، ارتفع المعدل بشكل ملحوظ نتيجة تأثيرات جائحة كوفيد-19، حيث بلغ 12.6%، ثم 12.7% سنة 2021. ورغم هذا الارتفاع، سُجل تحسن طفيف خلال سنتي 2022 و2023، حيث انخفض المعدل إلى 11.7% بنهاية الفترة، مما يعكس بعض جهود الدولة في دعم سوق العمل. إلا أن المعدل لا يزال مرتفعاً، خصوصاً في فئة الشباب، وهو ما يستدعي مواصلة الإصلاحات

الفصل الثاني: تحليل طبيعة مناخ الاستثمار والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

الاقتصادية وتوسيع قاعدة التشغيل في القطاعين العام والخاص، والشكل الموالي يوضح التطور في المؤشر خلال الفترة المدروسة:

الشكل (2-4): تطور معدل البطالة في الجزائر 2010-2020



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

ثانيا- الانفتاح التجاري في الجزائر

من أجل الوقوف على تطور مؤشر الانفتاح التجاري نستعرض بيانات الجدول التالي:

الجدول (2-4): رصيد الميزان التجاري والانفتاح التجاري في الجزائر 2010-2023 (مليون دج)

السنة	الصادرات (مليون دج) X	الواردات (مليون دج) M	الرصيد (X-M) (مليون دج)	مجموع الصادرات والواردات (X+M) (مليون دج)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دج)	الانفتاح التجاري (%) (X+M)/PIB
2010	4,333,587.4	3,011,807.6	1,321,779.8	7,345,395.0	11,991,563.9	61.25
2011	5,374,131.3	3,442,501.6	1,931,629.7	8,816,632.9	14,588,970.0	60.43
2012	5,687,369.4	3,907,071.9	1,780,297.5	9,594,441.3	16,209,598.0	59.18
2013	5,217,099.8	4,368,548.4	848,551.4	9,585,648.2	16,647,919.0	57.57

الفصل الثاني: تحليل طبيعة مناخ الاستثمار والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

55.93	17,228,597.8	9,637,306.5	197,889.9	4,719,708.3	4,917,598.2	2014
52.22	16,712,675.4	8,730,646.4	- 1,656,273.0	5,193,459.7	3,537,186.7	2015
49.76	17,514,634.9	8,432,493.2	- 1,877,060.4	5,154,776.8	3,277,716.4	2016
49.82	18,876,175.6	9,039,593.2	- 1,183,002.0	5,111,297.6	3,928,295.6	2017
52.44	20,393,524.4	10,292,511.6	-513,954.4	5,403,233.0	4,889,278.6	2018
46.51	20,501,058.3	9,288,485.8	-745,188.2	5,016,837.0	4,271,648.8	2019
40.39	18,383,799.9	7,210,024.5	- 1,517,281.7	4,363,653.1	2,846,371.4	2020
46.84	25,153,200.0	12,152,760.0	290,760.0	5,931,000.0	6,221,760.0	2021
51.20	32,039,500.0	16,886,000.0	2,958,000.0	6,964,000.0	9,922,000.0	2022
43.68	33,638,300.0	15,600,000.0	1,200,000.0	7,200,000.0	8,400,000.0	2023

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2020، الفصل 14، المحاسبة الوطنية.

يُلاحظ من خلال الجدول أن حجم الصادرات الجزائرية شهد تقلبًا ملحوظًا خلال الفترة المدروسة. فقد بلغت ذروتها سنة 2012 بحوالي 5687 مليار دج، ثم بدأت في التراجع التدريجي إلى أن وصلت إلى 2846 مليار دج في سنة 2020، نتيجة لتقلبات أسعار النفط وتأثيرات الأزمات العالمية مثل جائحة كورونا.

أما الواردات فقد واصلت الارتفاع إلى غاية سنة 2014، حيث بلغت حوالي 4720 مليار دج، قبل أن تبدأ في التراجع تدريجيًا إلى 4363 مليار دج في 2020، وهو ما يعكس محاولات الحكومة لتقليص الاستيراد في إطار ضبط الميزانية وحماية الإنتاج الوطني.

يُظهر رصيد الميزان التجاري انتقال الجزائر من فائض تجاري واضح بين 2010 و2014، بلغ أقصاه في 2011 بفائض قدره 1.93 تريليون دج، إلى عجز تجاري متواصل منذ سنة 2015. بلغ العجز ذروته سنة

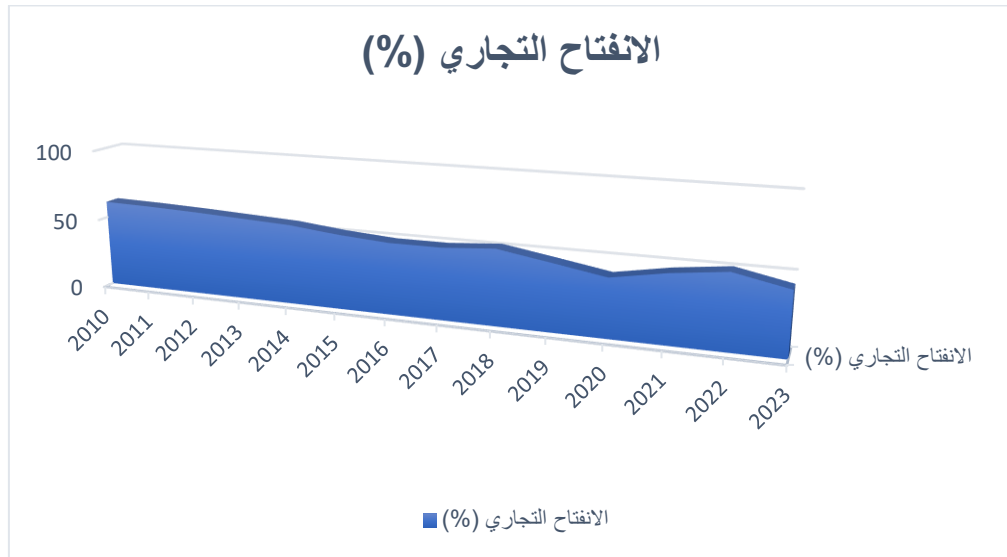
الفصل الثاني: تحليل طبيعة مناخ الاستثمار والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

2016 بقيمة 1.87 تريليون دج، واستمر العجز إلى غاية 2020، ما يعكس هشاشة الاقتصاد الجزائري أمام تقلبات أسعار المحروقات باعتبارها المورد الرئيسي للعملة الصعبة. تُقاس درجة الانفتاح التجاري بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي. وقد سجّلت الجزائر نسباً مرتفعة نسبياً في بداية الفترة، حيث وصلت إلى 61.25% في 2010، ثم بدأت تتراجع تدريجياً لتبلغ 39.21% في سنة 2020.

هذا التراجع يعكس تقلص الدور الذي يلعبه القطاع الخارجي في الاقتصاد الوطني، سواء بسبب ضعف التنوع في الصادرات أو بسبب السياسة الحكومية الرامية إلى تقليص الاستيراد لحماية التوازنات الخارجية.

من خلال التحليل، يتضح أن الاقتصاد الجزائري يعاني من هشاشة هيكلية ناتجة عن تبعية مفرطة للمحروقات، وضعف تنوع الصادرات، ومحدودية الانفتاح الاقتصادي على الأسواق العالمية. ولذلك، تُعتبر استراتيجية تنويع الاقتصاد والرفع من القدرة التصديرية خارج المحروقات، إضافة إلى تحسين مناخ الأعمال، من أهم التحديات الواجب معالجتها لتحقيق توازن تجاري مستدام، والشكل الموالي يوضح تطور درجة انفتاح التجاري الجزائري على العالم الخارجي:

الشكل (2-5): تطور الانفتاح التجاري في الجزائر 2010-2023



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

المطلب الثالث: مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر

يُعدّ كل من مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر سهولة أداء الأعمال من الأدوات المرجعية التي يعتمد عليها المستثمرون في تقييم مناخ الاستثمار. وبالتالي، سيركز هذا المطلب على تحليل الوضعية الجزائرية مقارنة بالمعايير الدولية في ما يخص الحوكمة الاقتصادية، حماية المستثمرين، الإجراءات البيروقراطية، والحوافز الاستثمارية، بهدف تشخيص المعوقات البنيوية التي قد تعترض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً- الحرية الاقتصادية في الجزائر

من أجل الوقوف على تطور مؤشر البطالة نستعرض بيانات الجدول التالي:

الجدول 2-5: المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية خلال الفترة 2017-2022 الوحدة: نقطة

البيان	المجموع النهائي	حقوق الملكية	التحرر من الفساد	العبء الضريبي	الإنفاق الحكومي	حرية أداء الأعمال	حرية العمل	حرية نقدية	حرية تجارية	حرية الاستثمار	حرية مالية	الصحة المالية
قيمة المؤشر	45.8	27.9	30.1	67.2	57.1	50	51.5	80.1	57.4	30	30	38.6
مستوى الحرية	معدومة	معدومة	معدومة	معتدلة	ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة	كاملة	ضعيفة	معدومة	معدومة	معدومة

المصدر: الحاج حاجي، محمد بوبكر، دراسة تحليلية لواقع الاستثمار السياحي ومناخ الأعمال في الجزائر، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 8، العدد2، 2023، ص151.

يوضح الجدول رقم 2-5 مؤشرات الحرية الاقتصادية في الجزائر موزعة على فئات فرعية خلال الفترة من 2017 إلى 2022، مقاسة بوحدة النقاط، حيث تعكس القيم مدى حرية كل مؤشر وتأثيره على مناخ الأعمال والاستثمار.

1. فئة سيادة القانون

سجل مؤشر حقوق الملكية 27.9 نقطة، وهو ما يعكس مستوى حرية معدوم في هذا الجانب. كما أن مؤشر التحرر من الفساد حصل على 30.1 نقطة، ما يضعه أيضاً في خانة الحرية المعدومة. يعود هذا

المستوى المتدني إلى ضعف قدرة مالكي القطاع الخاص على حماية ممتلكاتهم، فضلاً عن سيطرة الحكومة على غالبية العقارات، مما يقيد حرية الملكية ويحد من الاستثمار الخاص.

2. فئة حجم الحكومة

شهدت هذه الفئة تبايناً في المؤشرات الفرعية، حيث حصل مؤشر العبء الضريبي على 67.2 نقطة، وهو ما يعكس مستوى حرية معتدل نسبياً. هذا يعود إلى فرض ضرائب نسبتها لا تتجاوز 35% على الدخل الإجمالي و26% على أرباح الشركات، ما يجعل العبء الضريبي متوسطاً وليس معيقاً كبيراً. أما مؤشر الإنفاق الحكومي فقد سجل 57.1 نقطة، مما يعكس حرية ضعيفة، ويرجع ذلك إلى تزايد عجز الموازنة العامة نتيجة سياسة التمويل التضخمي المتبعة، التي تعتمد على تمويل غير تقليدي بسبب محدودية إيرادات المحروقات. كذلك، سجل مؤشر الصحة المالية 38.6 نقطة، مما يدل على ضعف واضح في الاستقرار المالي.

3. فئة الكفاءة التنظيمية

سجل مؤشر حرية أداء الأعمال 50 نقطة، وهو مؤشر ضعيف يعكس وجود عقبات تنظيمية تحد من حرية ممارسة الأعمال. أما مؤشر حرية العمل فجاء عند 51.5 نقطة، مسجلاً مستوى حرية ضعيف، ما يشير إلى قيود أو تحديات في سوق العمل. في المقابل، سجل مؤشر الحرية النقدية 80.1 نقطة، وهو مؤشر كامل يعكس قدرة الدولة على التحكم والسيطرة على السياسة النقدية، مما يعزز الاستقرار النقدي.

4. فئة الأسواق المفتوحة

حصل مؤشر حرية التجارة على 57.4 نقطة، ما يشير إلى مستوى حرية ضعيف، ويعكس وجود بعض الحواجز أو التعقيدات في عملية التبادل التجاري الخارجي. أما مؤشر حرية الاستثمار فقد حصل على 30 نقطة، وهو مستوى حرية معدوم، بالإضافة إلى مؤشر الحرية المالية الذي سجل نفس القيمة، مما يبرز ضعفاً واضحاً في البيئة الاستثمارية والمالية ويحد من جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

بلغت درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر 45.8 نقطة فقط، مما يجعلها تحتل المرتبة 167 عالمياً في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2022، والمرتبة 13 من بين 14 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. هذه الدرجات الإجمالية أقل من المتوسطات الإقليمية والعالمية، ويرجع ذلك جزئياً إلى تداعيات جائحة كوفيد-19 التي أثرت سلباً على النشاط الاقتصادي. كما تظهر المؤشرات الفرعية قيمياً دون 50 نقطة، ما يعكس

الفصل الثاني: تحليل طبيعة مناخ الاستثمار والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

ضعفًا عامًا في مستويات الحرية الاقتصادية في البلاد. هذا الوضع يشكل بيئة غير مشجعة للاستثمار، سواء للمستثمر الأجنبي أو المحلي، ويؤكد الحاجة إلى إصلاحات عميقة لتعزيز حقوق الملكية، مكافحة الفساد، تحسين الكفاءة التنظيمية، وتوسيع حرية الأسواق لجذب الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي.

ثانياً- مؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر

من أجل التعرف على المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال في الجزائر نستعرض بيانات الجدول التالي:

الجدول 2-6: المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال في الجزائر 2015-2020

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مؤشر بدأ النشاط التجاري	74.07	76.08	77.54	77.54	77.9	78
استخراج تراخيص البناء	65.72	64.05	71.02	58.89	64.6	65.3
الحصول على الكهرباء	59.98	57.56	60.58	60.56	71.9	72.1
تسجيل الملكية	50.67	43.83	43.83	43.83	44.3	44.3
الحصول على الائتمان	10	10	10	10	10	10
حماية المستثمرين الأقلية	45	33.33	33.33	33.33	20	20
دفع الضرائب	41.63	45.03	53.99	54.11	53.9	53.9
التجارة عبر الحدود	64.21	24.15	24.15	24.15	38.4	38.4
إنفاذ العقود	52.89	55.49	55.49	55.49	54.8	54.8
تسوية حالات الإعسار	42.74	47.67	47.67	49.24	49.2	49.2
بيع الحكومة	50.69	45.72	47.76	46.71	49.2	49.2

المصدر: الحاج حاجي، محمد بوبكر، مرجع سابق، 153-154.

يعكس مؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر مدى تسهيل البيئة الاقتصادية والإجرائية لممارسة النشاط التجاري، ويستند إلى عدة مؤشرات فرعية تغطي جوانب مختلفة من إجراءات تأسيس وتشغيل الأعمال. نستعرض فيما يلي تحليل كل مؤشر فرعي وفق بيانات الفترة من 2015 حتى 2020:

1. مؤشر بدء النشاط التجاري

شهد هذا المؤشر أداءً إيجابياً خلال الفترة، حيث ارتفع من 74.07 نقطة في 2015 إلى 78 نقطة في 2020، مما يدل على تحسن نسبي في الإجراءات المتعلقة ببدء الأعمال التجارية وسهولة تأسيس الشركات.

2. مؤشر استخراج تراخيص البناء

تذبذب هذا المؤشر خلال السنوات، فبعد أن بلغ 65.72 نقطة في 2015، انخفض إلى 58.89 نقطة في 2018، ثم استعاد بعض مستوياته في 2020 مسجلاً 65.3 نقطة، ما يعكس وجود بعض الصعوبات أو التأخيرات في إجراءات تراخيص البناء خلال تلك الفترة.

3. مؤشر الحصول على الكهرباء

انخفض المؤشر من 59.98 نقطة في 2015 إلى 57.56 في 2016، لكنه شهد تحسناً ملحوظاً في العامين الأخيرين، ليصل إلى 72.1 نقطة في 2020، مما يشير إلى تحسن تدريجي في توفير الخدمات الكهربائية للأعمال.

4. مؤشر تسجيل الملكية

سجل المؤشر تراجعاً مستمراً، حيث انخفض من 50.67 نقطة في 2015 إلى 44.3 نقطة في 2020، مما يشير إلى تعقيدات أو عراقيل في إجراءات تسجيل الملكية العقارية التي تؤثر سلباً على انسيابية المعاملات التجارية.

5. مؤشر الحصول على الائتمان

ظل هذا المؤشر ثابتاً عند 10 نقاط طوال الفترة، وهو مستوى منخفض يعكس ضعف قدرة الشركات على الحصول على التمويل اللازم من المؤسسات المالية، ويعبر عن محدودية الوصول إلى الائتمان.

6. مؤشر حماية المستثمرين الأقلية

انخفض المؤشر من 45 نقطة في 2015 إلى 20 نقطة في 2020، مما يدل على تراجع حماية حقوق المستثمرين الأقلية، وهو عامل يؤثر سلباً على ثقة المستثمرين وبيئة الاستثمار.

7. مؤشر دفع الضرائب

تحسن هذا المؤشر تدريجياً من 41.63 نقطة في 2015 إلى حوالي 54 نقطة في 2018، ثم استقر عند 53.9 نقطة في 2019 و2020، ما يشير إلى وجود تقدم في منظومة الضرائب لكنها ما تزال تحتاج إلى تطوير.

8. مؤشر التجارة عبر الحدود

تراجع المؤشر بشكل ملحوظ بين 2015 و2016 من 64.21 إلى 24.15 نقطة، ثم حافظ على هذا المستوى حتى 2018، قبل أن يرتفع قليلاً إلى 38.4 نقطة في 2019 و2020، ما يعكس تحديات في تسهيل عمليات التصدير والاستيراد.

9. مؤشر إنفاذ العقود

ارتفع المؤشر من 52.89 نقطة في 2015 إلى 55.49 نقطة في 2018، ثم انخفض قليلاً إلى 54.8 نقطة في 2019 و2020، ما يشير إلى استقرار نسبي في فعالية النظام القضائي في إنفاذ العقود.

10. مؤشر تسوية حالات الإعسار

شهد المؤشر تحسناً من 42.74 نقطة في 2015 إلى 49.2 نقطة في 2020، مما يدل على تقدم طفيف في الإجراءات المتعلقة بتسوية حالات الإعسار والإفلاس، وهو مؤشر مهم لحماية الأعمال.

11. مؤشر بيع الحكومة

شهد المؤشر تقلبات بين 2015 و2020، حيث انخفض من 50.69 نقطة في 2015 إلى 45.72 نقطة في 2016، ثم عاد للارتفاع بشكل متذبذب ليصل إلى 49.2 نقطة في 2020، ما يعكس حالة من عدم الاستقرار في فعالية المشتريات الحكومية.

تشير البيانات إلى تحسن محدود ومستويات متباينة في المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال في الجزائر بين 2015 و2020. بعض المؤشرات مثل بدء النشاط التجاري والحصول على الكهرباء شهدت تطوراً

الفصل الثاني: تحليل طبيعة مناخ الاستثمار والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

إيجابياً، في حين أن مؤشرات حيوية أخرى مثل حماية المستثمرين الأقلية والحصول على الائتمان لا تزال تعاني من ضعف ملحوظ، مما يحد من جاذبية البيئة الاستثمارية ويؤثر على كفاءة أداء الأعمال. يبقى تعزيز هذه المؤشرات أولوية ضرورية لتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار في الجزائر

ثالثاً- مؤشر التنمية البشرية في الجزائر

الجدول 2-7: مؤشر التنمية البشرية في الجزائر للفترة (2010-2023)

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2010	البيان
74.5	74.2	74.0	74.5	76.1	76.1	75.7	75.7	75.6	73.8	مدة الحياة المتوقعة (سنة)
14.9	14.8	14.7	14.6	14.6	14.6	14.5	14.5	14.4	14.0	سنوات التعليم المتوقعة (سنة)
8.3	8.2	8.1	8.1	8.1	8.0	7.9	7.9	7.8	7.5	متوسط سنوات الدراسة (سنة)
10,60	10,300	10,100	10,530	11,242	11,344	11,562	11,707	11,422	10,918	نصيب الفرد من الدخل القومي (دولار)
0.740	0.735	0.730	0.736	0.748	0.745	0.744	0.743	0.740	0.721	مؤشر التنمية البشرية (ت.م.ب)
ت.ب. مرتفعة	ت.ب. مرتفعة	ت.ب. مرتفعة	ت.ب. مرتفعة	ت.ب. مرتفعة	ت.ب. مرتفعة	ت.ب. مرتفعة	ت.ب. مرتفعة	ت.ب. مرتفعة	ت.ب. مرتفعة	تقييم المؤشر

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.(UNDP)

THE GLOBAL ECONOMY: https://www.theglobaleconomy.com/Algeria/trade_openness/

2023-2010 hdr.undp.org متاح على: تقرير التنمية البشرية، النسخ السنوية للفترة

يمثل مؤشر التنمية البشرية (ت.م.ب) مقياساً شاملاً يعكس مدى التقدم في مجالات الحياة المتوقعة، والتعليم، والدخل القومي للفرد، وهو يعبر عن جودة حياة السكان بشكل عام.

1. مدة الحياة المتوقعة:

شهدت الجزائر تحسناً ملحوظاً في متوسط العمر المتوقع عند الولادة خلال الفترة 2010-2019، حيث ارتفعت من 73.8 سنة عام 2010 إلى 76.1 سنة عام 2019. لكن مع بداية جائحة كورونا عام 2020، لوحظ تراجع طفيف في هذه القيمة إلى 74.5 سنة، مع توقعات بانخفاض طفيف أو استقرار نسبي في السنوات التالية (2021-2023)، ما يعكس تأثير الجائحة على القطاع الصحي.

2. سنوات التعليم المتوقعة ومتوسط سنوات الدراسة:

حافظت سنوات التعليم المتوقعة على زيادة تدريجية من 14 سنة في 2010 إلى حوالي 14.6 سنة في 2019، واستمر هذا الاتجاه طفيفاً خلال الفترة 2020-2023، مما يشير إلى جهود متواصلة لتحسين جودة التعليم ورفع معدلات الالتحاق، رغم التحديات التي فرضتها الجائحة على النظام التعليمي. أما متوسط سنوات الدراسة الفعلية فقد تحسن من 7.5 سنة إلى حوالي 8.3 سنة بحلول 2023، مما يعكس تحسناً تدريجياً في إتمام المراحل التعليمية.

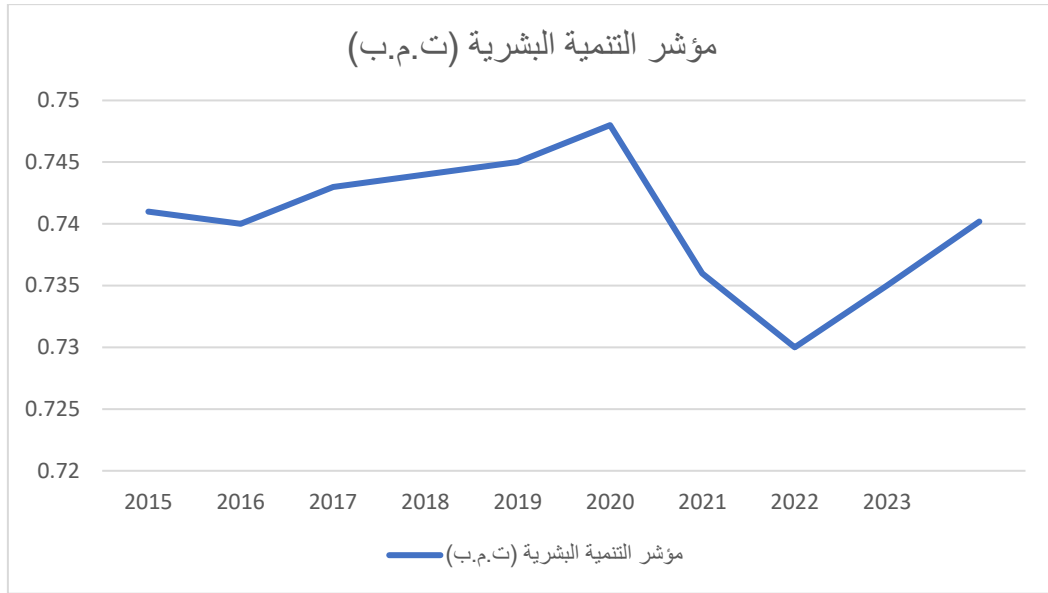
3. نصيب الفرد من الدخل القومي:

تظهر البيانات تحركات متقلبة في نصيب الفرد من الدخل القومي، حيث سجل ارتفاعاً من 10918 دولاراً في 2010 إلى ذروة تقارب 11707 دولاراً في 2016، ثم تراجع تدريجي إلى نحو 10530 دولاراً في 2020، مع توقعات لاستقرار أو تحسن طفيف خلال 2021-2023. هذا التذبذب يعكس التحديات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر، خاصة بسبب انخفاض أسعار النفط وتأثيرات الجائحة الاقتصادية.

4. مؤشر التنمية البشرية العام (ت.م.ب):

رغم التحديات، حافظت الجزائر على تقييم "تنمية بشرية مرتفعة" طوال الفترة المدروسة، مع ارتفاع المؤشر من 0.721 في 2010 إلى 0.748 في 2019، قبل أن يتراجع قليلاً إلى 0.736 في 2020، ويتوقع أن يستقر أو يتحسن قليلاً خلال السنوات التالية. يعكس هذا المؤشر قدرة الجزائر على المحافظة على مستويات معقولة من التنمية البشرية رغم الصعوبات، والشكل الموالي يوضح تطور مؤشر التنمية البشرية:

الشكل (2-6): تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر 2010-2023



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

تعكس المؤشرات الفرعية لمؤشر التنمية البشرية في الجزائر تحسناً عاماً في جودة الحياة ومستوى التعليم خلال الفترة من 2010 إلى 2023، حيث شهدت مدة الحياة المتوقعة وزيادة في سنوات التعليم تحسناً ملحوظاً. غير أن الأثر السلبي لجائحة كورونا كان جلياً، لا سيما على قطاع الصحة ومستوى الدخل القومي للفرد، مما أدى إلى تراجع طفيف في مؤشر التنمية البشرية خلال عام 2020 وما تلاه. تواجه الجزائر تحديات اقتصادية كبيرة، أبرزها الاعتماد الكبير على إيرادات النفط، التي أثرت سلباً على الاستقرار الاقتصادي ومستوى المعيشة، خاصة مع تقلبات أسعار النفط وتأثيرات الجائحة. لذا، تبرز الحاجة الملحة إلى تعزيز السياسات الصحية والاقتصادية والتعليمية بهدف ضمان استدامة النمو وتحسين مؤشرات التنمية البشرية. ويعد الاستثمار في تنويع الاقتصاد وتحسين جودة الخدمات العامة من العوامل الحاسمة للحفاظ على مستويات التنمية وتحقيق التقدم المستدام في المستقبل.

المبحث الثاني: علاقة مناخ الاستثمار بالاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

يعتمد تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بدرجة كبيرة على مدى كفاءة وجاذبية مناخ الاستثمار في الدولة المستقبلية. وفي هذا الإطار، يسعى هذا المبحث إلى الكشف عن العلاقة الترابطية أو التباعدية بين عناصر المناخ الاستثماري في الجزائر وبين حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إليها، من خلال تقييم السياسات الاستثمارية، وتحليل الروابط بين مؤشرات الاقتصاد الكلي والتدفقات الاستثمارية الأجنبية.

المطلب الاول: مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر في ظل قوانين الاستثمار

تُعد الإطار التشريعي والسياسات الحكومية الموجهة للاستثمار من بين المحددات الجوهرية لتوجه المستثمرين الأجانب. لذا، يتناول هذا المطلب تحليل تطور قوانين الاستثمار في الجزائر، ومدى فعاليتها في خلق مناخ قانوني ومؤسسي مشجع وجاذب لرأس المال الأجنبي، مع التركيز على أبرز التعديلات التي طرأت على هذه القوانين.

أولاً: قانون الاستثمار لسنة 2016

حسب المادة 07 من قانون الاستثمار 16-09 نجد أن المشرع الجزائري قد خصص لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة من امتيازات وتحفيزات عامة ومشتركة، في حين أضاف بعض الامتيازات والتحفيزات الأخرى للاستثمارات الخاصة، وتتمثل هذه الامتيازات في:¹ المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة، المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز أو المنشئة لمناصب الشغل، بالإضافة إلى المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني.

1- المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة:

بالرجوع إلى نص المادة 12 و 13 من قانون الاستثمار لسنة 2016 يمكن إجمال هذه الامتيازات في الآتي:²

1-1- المزايا الممنوحة في مرحلة الإنجاز:

¹ المادة 7 من القانون رقم 16-09 المتعلق بالاستثمار، 2016.

² - المادة 12-13 من القانون رقم 16-09 المتعلق بالاستثمار، 2016.

- الإعفاء من الحقوق الجمركية بالنسبة للسلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من TVA فيما يخص السلع والخدمات المستوردة والمقتناة محليا التي تدخل مباشرة في الاستثمار؛
- الإعفاء من دفع حق الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، وتطبيق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح؛
- تخفيض 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة في فترة الإنجاز؛
- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية ابتداء من تاريخ الاقتناء؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

1-2- المزايا الممنوحة في مرحلة الاستغلال:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛
- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

2- المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز أو المنشئة لمناصب الشغل:

تعتبر هذه الامتيازات حديثة النشأة بموجب القانون رقم 16-09، حيث نص عليها في المادتين 15 و 16 منه إلا أنها لا تلغي الامتيازات المنصوص عليها في المادتين 12 و 13 من نفس القانون سواء كانت التحفيزات المالية أو الجبائية الخاصة بالمشاريع السياحية والصناعية والفلاحية.¹

3- المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني:

¹ - صابرين, تيبب محمد وجيرب, الاستثمار السياحي في الجزائر بين نظم التحفيز والمعوقات في التشريع الجزائري, مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية, العدد 5, 2020, ص18.

نص المشرع الجزائري على الامتيازات الخاصة بهذه الاستثمارات في المادتين 17 و 18 من قانون الاستثمار 09-16، وأهم ما يمكن ملاحظته على هذه الامتيازات أنها وردت على سبيل المثال وليست محددة.¹

ثانيا: قانون الاستثمار لسنة 2022

يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد التي تنظم الاستثمار وحقوق المستثمرين والتزاماتهم، والأنظمة التحفيزية المطبقة على الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات المنجزة من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، الوطنيين أو الأجانب، مقيمين أو غير مقيمين.

حسب هذا القانون تم إلغاء القانون السابق للاستثمار رقم 09-16 والمتعلق بترقية الاستثمار باستثناء المادة 37 والتي تبقى سارية المفعول ونص القانون رقم 18-22 في المادة: 24 أنه تستفيد الاستثمارات بناءً على طلب من المستثمر، من أحد الأنظمة التحفيزية التالية:²

(النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية؛ النظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة؛ النظام التحفيزي للاستثمارات ذات الطابع المهيكل).

كما نصت المادة 26 على الاستثمارات المستفيدة من نظام القطاعات المتمثلة في ما يلي:³

- المناجم والمحاجر والخدمات والسياحة، الفلاحة وتربية المائيات والصيد البحري؛

- الصناعة والصناعة الغذائية والصيدلانية والبتروكيميائية، اقتصاد المعرفة والتكنولوجيا.

نلاحظ أن هذا القانون قد اهتم بالمنصة الرقمية التي تسمح بتوفير المعلومات في مجال الاستثمار وكذا التحفيزات والمزايا وكل الإجراءات ذات الصلة بالاستثمار، أما القطاع السياحي فكان ذكره في المادة: 26 ضمن القطاعات ذات الأولوية ضمن النظام التحفيزي.

1 - صابرين، تيبب محمد وجيرب، مرجع سابق ص 19.

2 - المادة 24 من القانون 18-22 المتعلق بالاستثمار، 24 جويلية 2022.

3 المادة 26 من القانون 18-22 المتعلق بالاستثمار، 24 جويلية 2022.

المطلب الثاني: علاقة مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تؤثر مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل النمو، التضخم، البطالة، والانفتاح التجاري، بشكل مباشر في قرارات الاستثمار. في هذا المطلب، سيتم تحليل التفاعل بين هذه المؤشرات وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، لتحديد ما إذا كانت تشكل عوامل جذب أو طرد لرؤوس الأموال الأجنبية.

أولاً- علاقة الناتج الوطني بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من أجل توضيح العلاقة نستعرض بيانات الجدول التالي:

الجدول 2-8: الاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي في الجزائر 2010-2023

الاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج	الاستثمار الاجنبي المباشر (مليار)	السنوات
2%	168.45	2010
1.3%	187.3	2011
0.7%	116.25	2012
0.8%	133.67	2013
0.7%	121.4	2014
-0.3%	-	2015
1%	179.08	2016
0.7%	136.7	2017
0.8%	170.96	2018
0.8%	167.72	2019

الفصل الثاني: تحليل طبيعة مناخ الاستثمار والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

0.8%	147.48	2020
0.5%	125.77	2021
0.4%	128.16	2022
0.5%	168.19	2023

المصدر: محمد الامين طالب، عبد العالي جفافة، تأثير الاستثمار الاجنبي على الدخل الاستهلاكي في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 16، العدد ، ديسمبر 2023، ص208.

بيانات البنك الدولي عن الجزائر متوفر على الرابط:

<https://data.worldbank.org/indicator/BM.KLT.DINV.WD.GD.ZS>

تشير البيانات المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2010-2023 إلى تذبذب واضح في تدفق الاستثمارات الأجنبية، يعكس التغيرات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد خلال هذه المرحلة. فقد بلغ حجم الاستثمار الاجنبي المباشر نروته في عام 2011 بقيمة 187.3 مليار دينار، قبل أن يسجل تراجعاً ملحوظاً في السنوات اللاحقة، حيث انخفض إلى 116.25 مليار دينار سنة 2012، واستمر التذبذب حتى بلغ أدنى مستوياته في عام 2021 بقيمة 125.77 مليار دينار.

ويلاحظ أيضاً أن الاستثمار الاجنبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد شهد تراجعاً مستمراً، من 2% سنة 2010 إلى 0.5% فقط سنة 2021، ثم 0.4% سنة 2022، مع تحسن طفيف سنة 2023 ليصل إلى 0.5%. هذا التراجع النسبي يعكس تحديات عديدة منها ضعف مناخ الأعمال، والبيروقراطية، وعدم الاستقرار القانوني، إضافة إلى القيود المفروضة سابقاً على الملكية الأجنبية، رغم بعض محاولات الإصلاح الأخيرة.

كما أن هذه الأرقام تعكس استمرار اعتماد الجزائر على مصادر تمويل تقليدية، في وقت تحتاج فيه البلاد إلى تنوع اقتصادها وجذب استثمارات نوعية، خاصة في القطاعات غير النفطية. وبالتالي، فإن تحقيق قفزة نوعية في تدفق الاستثمارات الأجنبية يتطلب تحسين بيئة الأعمال، وتوفير الضمانات القانونية، وتعزيز الشفافية، وتطوير البنية التحتية المؤسسية لجعل الجزائر وجهة أكثر جذباً للمستثمرين الأجانب.

الجدول 2-9: نصيب الجزائر من الاستثمار الأجنبي في العالم (مليار دولار)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاستثمار الأجنبي العالمي	1309	1524.4	1574.7	1425.4	1403.9	2041.8	1983.5
نصيب الجزائر	2.264	2.257	1.499	1.684	1.507	0	1.636
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الاستثمار الأجنبي العالمي	1700.5	1495.2	1539.9	998.9	1582.31	1,355.7	1,331.8
نصيب الجزائر	1.232	1.466	1.382	1.125	0.870	0.255	1.216

المصدر: محمد الامين طالب، عبد العالي جفافة، مرجع سابق، ص 206.

UNCTAD، تقرير الاستثمار العالمي 2024.

تشير البيانات إلى تذبذب واضح في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2010-2023. فبعد أن سجلت الجزائر أعلى قيمة للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2011 بقيمة 2.257 مليار دولار، شهدت تدفقات الاستثمار انخفاضًا ملحوظًا في السنوات اللاحقة، لتصل إلى أدنى مستوى لها في عام 2022 بقيمة 0.255 مليار دولار.

ثانيا- علاقة التضخم بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من أجل توضيح العلاقة نستعرض بيانات الجدول التالي:

الجدول 2-10: تطور التضخم والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر 2010-2023

السنوات	الاستثمار الاجنبي المباشر (مليار دج)	نمو الاستثمار الاجنبي المباشر	معدل التضخم
2010	168.45	--	3,9
2011	187.3	11.27	4,5
2012	116.25	-37.93	8,89

الفصل الثاني: تحليل طبيعة مناخ الاستثمار والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

3,25	14.98	133.67	2013
2,92	-9.17	121.4	2014
4,78	-	-	2015
6,40	-	179.08	2016
5,59	-23.66	136.7	2017
4,27	25.06	170.96	2018
1,95	-1.89	167.72	2019
2,42	12.06	147.48	2020
7.23	-14.71	125.77	2021
9.27	1.90	128.16	2022
9.32	31.23	168.19	2023

المصدر: بيانات البنك الدولي، التضخم الأسعار التي يدفعها المستهلكون، الجزائر، متوفر على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?end=2021&locations=DZ&name_desc=true&start=19

[70&view=chart](#)

UNCTAD World Investment Report 2024: <https://www.algeriainvest.com/AlgeriaIC/public/premium->

[news/investissements-directs-etrangers-ide-lalgerie-premiere-au-maghreb-en-2023](#)

يعكس الجدول 2-10 الذي يُبرز تطور الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2023 علاقة وثيقة بين الأداء الاقتصادي الداخلي وجاذبية البلاد للاستثمارات الخارجية. تُظهر البيانات تقلبات حادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث شهدت الجزائر فترات من التراجع الحاد مثل عام 2012 (-37.93%) نتيجة تباطؤ الاقتصاد العالمي وضعف مناخ الاستثمار، وأخرى من الانتعاش كما في عام 2016 (ارتفاع كبير مقارنة بـ 2015).

الفصل الثاني: تحليل طبيعة مناخ الاستثمار والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

من جهة أخرى، كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي تتراجع بوضوح في السنوات التي تزامنت مع عدم الاستقرار الاقتصادي أو السياسي، مثل عام 2019 و2020، رغم انخفاض التضخم. أما في الفترة 2021-2023، فقد تميزت بتعافٍ تدريجي في الاستثمارات الأجنبية، خاصة في 2023 الذي سجل نموًا بـ 31.23% مقارنة بالعام السابق، وهو ما يعكس تحسُّنًا نسبيًا في مناخ الأعمال والسياسات الجاذبة للاستثمار.

في المقابل، سجل التضخم ارتفاعًا ملحوظًا ابتداءً من 2021، ليبلغ ذروته في 2023 بنسبة 9.32%. هذا الارتفاع المستمر في الأسعار يُعد مؤشرًا على اختلالات في التوازن الاقتصادي قد تؤثر على القوة الشرائية ومردودية الاستثمار.

بشكل عام، يُبرز الجدول أهمية الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وضرورة التحكم في التضخم لتحفيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المستدامة. ويُعد تعزيز الشفافية، وتحسين مناخ الأعمال، وتنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات عوامل حاسمة لتحسين أداء الجزائر على مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر مستقبلاً.

ثالثًا: علاقة البطالة بالاستثمار الاجنبي المباشر

من أجل توضيح العلاقة نستعرض بيانات الجدول التالي:

الجدول 2-11: تطور البطالة والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر 2010-2023

السنوات	نمو الاستثمار الاجنبي المباشر	معدل البطالة
2010	--	10
2011	11.27	10
2012	-37.93	11
2013	14.98	9.8
2014	-9.17	10.2
2015	-	11.2

10.2	-	2016
10.3	-23.66	2017
10.4	25.06	2018
10.5	-1.89	2019
12.6	12.06	2020
14.1	-14.0	2021
14.2	1.9	2022
10.0	31.23	2023

المصدر: بيانات البنك الدولي، الجزائر، معدلات البطالة، متوفرة على الرابط:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ>

يعكس الجدول تذبذبًا واضحًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2010-2023. شهدت البلاد فترات من النمو الإيجابي، كما في عام 2018 (25.06%) و2023 (31.23%)، مما يشير إلى تحسن نسبي في مناخ الاستثمار. في المقابل، سجلت فترات من الانخفاض الحاد، مثل عام 2012 (-37.93%) و2017 (-23.66%)، مما يدل على تحديات اقتصادية وسياسية أثرت على جاذبية البلاد للمستثمرين الأجانب.

أما معدل البطالة، فقد حافظ على مستويات مرتفعة نسبيًا طوال الفترة، مع ارتفاع ملحوظ في عامي 2021 و2022 (14.1% و14.2% على التوالي)، نتيجة لتداعيات جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الوطني. في عام 2023، انخفض معدل البطالة إلى 10.0%، مما يعكس تحسنًا في سوق العمل، ربما نتيجة لتعافي الاقتصاد وزيادة الاستثمارات.

بشكل عام، يبرز الجدول العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة، حيث أن تعزيز الاستثمار يمكن أن يساهم في خلق فرص عمل وتقليل البطالة. لذلك، من الضروري أن تواصل الجزائر جهودها

الفصل الثاني: تحليل طبيعة مناخ الاستثمار والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

لتحسين مناخ الأعمال، وتويع اقتصادها بعيداً عن الاعتماد على المحروقات، وتوفير بيئة تشريعية وتنظيمية جاذبة للاستثمار، بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتقليل معدلات البطالة.

رابعا: علاقة الانفتاح التجاري بالاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

من أجل توضيح العلاقة نستعرض بيانات الجدول التالي:

الجدول 2-12: تطور الانفتاح التجاري والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر 2010-2023

السنة	نمو الاستثمار الأجنبي المباشر (%)	معدل الانفتاح التجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)
2010	--	61.25
2011	11.27	60.43
2012	-37.93	59.18
2013	14.98	57.57
2014	-9.17	55.93
2015	--	52.22
2016	--	49.76
2017	-23.66	49.82
2018	25.06	52.44
2019	-1.89	46.51
2020	12.06	40.39
2021	-14.00	46.84
2022	1.90	51.20

43.68	31.23	2023
-------	-------	------

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجداول السابقة.

يُظهر الجدول تراجعًا تدريجيًا في معدل الانفتاح التجاري للجزائر من 61.25% في عام 2010 إلى 39.21% في عام 2020، مما يعكس انخفاضًا في نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، شهدت السنوات 2021 و2022 ارتفاعًا في هذا المعدل، ليصل إلى 46.8% و51.2% على التوالي، قبل أن ينخفض مرة أخرى إلى 43.7% في عام 2023.

أما بالنسبة لنمو الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد شهد تقلبات ملحوظة خلال الفترة نفسها، مع انخفاضات حادة في بعض السنوات مثل 2012 (-37.93%) و2017 (-23.66%)، وارتفاعات في سنوات أخرى مثل 2018 (25.06%) و2023 (31.23%).

تشير هذه البيانات إلى أن الجزائر بحاجة إلى تعزيز سياساتها الاقتصادية والتجارية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتحسين معدل الانفتاح التجاري، مما سيساهم في دعم النمو الاقتصادي المستدام.

المطلب الثالث: علاقة مؤشرات مناخ الاعمال بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لا تقتصر محددات الاستثمار الأجنبي على الجوانب الاقتصادية فقط، بل تشمل كذلك الجوانب المؤسسية والتنظيمية. لذلك، يعالج هذا المطلب مدى تأثير المناخ الاستثماري العام — بما فيه من مؤشرات أداء الأعمال، الحوكمة، الشفافية، وتوفير البنية التحتية — على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، بغرض تقييم نقاط القوة والضعف التي تعترض جهود التنمية الاقتصادية.

أولاً- علاقة الحرية الاقتصادية بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من أجل توضيح العلاقة نستعرض بيانات الجدول التالي:

الجدول 2-13: علاقة الحرية الاقتصادية بالاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر 2010-2023

السنوات	نمو الاستثمار الاجنبي المباشر %	تقييم مؤشر الحرية الاقتصادية
2010	--	ضعيفة

الفصل الثاني: تحليل طبيعة مناخ الاستثمار والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

معدومة	11.27	2011
ضعيفة	-37.93	2012
ضعيفة	14.98	2013
ضعيفة	-9.17	2014
ضعيفة	-	2015
ضعيفة	-	2016
ضعيفة	-23.66	2017
ضعيفة	25.06	2018
ضعيفة	-1.89	2019
ضعيفة	12.06	2020
ضعيفة	-14.00	2021
ضعيفة	1.90	2022
ضعيفة	31.23	2023

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول السابقة.

يُظهر الجدول تذبذبًا في نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2010-2023، مع تسجيل بعض السنوات لنمو إيجابي مثل 2011 و2018 و2023، بينما شهدت سنوات أخرى انخفاضًا ملحوظًا. في المقابل، حافظ تقييم مؤشر الحرية الاقتصادية على مستويات منخفضة طوال الفترة، مما يشير إلى بيئة اقتصادية مقيدة.

تشير هذه البيانات إلى أن ضعف الحرية الاقتصادية قد يكون عاملاً مؤثرًا في تقلبات الاستثمار الأجنبي المباشر. لذلك، من الضروري أن تعمل الجزائر على تحسين بيئة الأعمال من خلال تعزيز الشفافية، وتبسيط

الفصل الثاني: تحليل طبيعة مناخ الاستثمار والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

الإجراءات الإدارية، وتطوير الإطار القانوني، مما قد يسهم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

ثانيا- علاقة سهولة أداء الاعمال بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من أجل توضيح العلاقة نستعرض بيانات الجدول التالي:

الجدول 2-14: سهولة أداء الاعمال والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر 2010-2023

السنوات	نمو الاستثمار الاجنبي المباشر %	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين الاقلية	تسجيل الملكية
2010	--	-	-	-
2011	11.27	-	-	-
2012	-37.93	-	-	-
2013	14.98	-	-	-
2014	-9.17	-	-	-
2015	-	10	20	44.3
2016	-	10	20	44.3
2017	-23.66	10	33.33	43.83
2018	25.06	10	33.33	43.83
2019	-1.89	10	33.33	43.83
2020	12.06	10	45	50.67

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول السابقة.

بالنظر إلى عدم توفر بيانات رسمية للسنوات 2021-2023 بسبب توقف إصدار هذه التقارير، يمكن تحليل الجدول 2-14 حتى عام 2020:

الفصل الثاني: تحليل طبيعة مناخ الاستثمار والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

1-الحصول على الائتمان: سجل مؤشر الحصول على الائتمان 2 من 12 طوال الفترة، مما يعكس ضعفًا في نظام الائتمان وغياب سجل ائتماني شامل، مما يحد من قدرة المستثمرين على الوصول إلى التمويل.

2-حماية المستثمرين الأقلية: بلغ مؤشر حماية المستثمرين الأقلية 3.3 من 10، مما يشير إلى ضعف في حماية حقوق المساهمين الأقلية، ويعكس بيئة قانونية غير مشجعة للاستثمار.

3-تسجيل الملكية: سجل مؤشر تسجيل الملكية 44.3 من 100، مما يدل على تعقيد الإجراءات وطول المدة اللازمة لتسجيل الملكية، مما يشكل عائقًا أمام المستثمرين.

تشير هذه البيانات إلى أن الجزائر بحاجة إلى إصلاحات هيكلية لتحسين بيئة الأعمال، من خلال تعزيز الشفافية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتطوير الإطار القانوني، مما قد يسهم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام..

ثالثًا - علاقة التنمية البشرية بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من أجل توضيح العلاقة نستعرض بيانات الجدول التالي:

الجدول 2-15: علاقة التنمية البشرية بالاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر 2010-2023

السنوات	نمو الاستثمار الاجنبي المباشر %	مؤشر التنمية البشرية (ت.م.ب)	تقييم المؤشر
2010	--	0.721	ت.ب.مرتفعة
2011	11.27	-	ت.ب.مرتفعة
2012	-37.93	-	ت.ب.مرتفعة
2013	14.98	-	ت.ب.مرتفعة
2014	-9.17	-	ت.ب.مرتفعة
2015	-	0.740	ت.ب.مرتفعة
2016	-	0.743	ت.ب.مرتفعة

الفصل الثاني: تحليل طبيعة مناخ الاستثمار والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

ت.ب.مرتفعة	0.744	-23.66	2017
ت.ب.مرتفعة	0.745	25.06	2018
ت.ب.مرتفعة	0.748	-1.89	2019
ت.ب.مرتفعة	0.736	12.06	2020
ت.ب.مرتفعة	0.730	-14.00	2021
ت.ب.مرتفعة	0.735	1.90	2022
ت.ب.مرتفعة	0.740	31.23	2023

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول السابقة.

يعكس الجدول 2-15 وجود تحسن نسبي ومستمر في مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2010-2023، رغم التذبذب الواضح في نمو الاستثمار الأجنبي المباشر. فقد حافظت الجزائر على تصنيفها ضمن فئة التنمية البشرية المرتفعة، مع تسجيل المؤشر ارتفاعاً تدريجياً من 0.721 سنة 2010 إلى 0.740 في 2023، رغم الانخفاض المسجل في 2020 نتيجة تداعيات جائحة كوفيد-19. في المقابل، شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تقلبات حادة بين ارتفاعات وانخفاضات، دون أن يكون لذلك أثر مباشر وواضح على مؤشر التنمية البشرية، مما يشير إلى أن هذا النوع من الاستثمار لم يُترجم بعد إلى تنمية اجتماعية ملموسة. وتبرز الحاجة إلى توجيه الاستثمار الأجنبي نحو قطاعات حيوية كالتعليم والصحة والبنية التحتية لضمان تحقيق أثر إيجابي ومستدام على رفاهية السكان وتحسين نوعية الحياة.

خلاصة الفصل:

يهدف هذا الفصل إلى تحليل الإطار العام لمناخ الاستثمار في الجزائر، وقياس مدى تأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال دراسة أبرز المؤشرات الاقتصادية والبيئية والتنظيمية ذات الصلة. وقد أظهر التحليل أن الجزائر شهدت تحسناً نسبياً في بعض المؤشرات، مثل مؤشر التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في بعض الفترات، إلا أن بيئة الاستثمار لا تزال تواجه عدة تحديات تؤثر سلباً على جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

ففي المبحث الأول، تم التطرق إلى واقع مناخ الأعمال من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث أظهرت البيانات أن النمو الاقتصادي غير مستقر، بينما يسجل التضخم والبطالة معدلات مرتفعة نسبياً، مما يعكس ضعف الأداء الاقتصادي الهيكلي. كما أبرز التحليل تراجع الانفتاح التجاري وضعف مؤشر الحرية الاقتصادية وسهولة أداء الأعمال، ما يدل على استمرار العراقيل البيروقراطية والتنظيمية.

أما في المبحث الثاني، فقد تم التركيز على العلاقة بين مناخ الاستثمار وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تبين أن التعديلات المتتالية في قوانين الاستثمار لم تُترجم بعد إلى تحسين فعلي في جذب الاستثمارات، بسبب غياب استقرار السياسات الاقتصادية، وضعف الثقة لدى المستثمرين، واستمرار العراقيل المؤسسية. كما أن أثر بعض المؤشرات مثل التضخم، البطالة، والحرية الاقتصادية ظل محدوداً أو سلبياً في كثير من الفترات على الاستثمار الأجنبي المباشر.

وعليه، فإن تهيئة مناخ استثماري جاذب في الجزائر يقتضي تفعيل إصلاحات اقتصادية ومؤسسية شاملة، تهدف إلى تحسين الشفافية، تبسيط الإجراءات الإدارية، دعم الحوكمة، وتنويع الاقتصاد الوطني بعيداً عن الربيع النفطي، بما يسهم في خلق بيئة أكثر تنافسية واستقراراً قادرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية النوعية والمستدامة

الختامة

بعد دراسة معمّقة لمناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2023، ومحاولة تحليل علاقته بمستويات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، توصلنا إلى أن الجزائر رغم ما تمتلكه من مؤهلات طبيعية وبشرية وموارد استراتيجية مهمة، إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها لا تزال دون المستوى المأمول.

وقد تبين من خلال تحليلنا أن مناخ الاستثمار يلعب دورًا محوريًا في التأثير على قرار المستثمر الأجنبي، إذ أن هذا الأخير يبحث عن بيئة تتسم بالاستقرار السياسي، الشفافية القانونية، البنية التحتية المتطورة، نظام جبائي تنافسي، وسهولة الإجراءات الإدارية.

كما أظهرت الدراسة أن الجزائر قد قامت بعدة إصلاحات اقتصادية وتشريعية خلال السنوات الماضية، أبرزها مراجعة قانون الاستثمار في أكثر من مناسبة، ومحاولة إلغاء بعض القيود السابقة مثل قاعدة 51/49 التي كانت تشكل عائقًا أمام جاذبية الاقتصاد الوطني. إلا أن هذه الإصلاحات لم تكن كافية، كما أن تنفيذها على أرض الواقع كان يعاني من البطء وعدم الاتساق، ما جعل الجزائر في كثير من الأحيان وجهة غير مفضلة للمستثمرين الأجانب مقارنة بدول مجاورة أقل غنى بالموارد ولكن أكثر تنافسية على مستوى مناخ الأعمال.

لقد أكد تحليلنا أن العوامل غير الاقتصادية تلعب دورًا مؤثرًا في جذب الاستثمار، مثل الاستقرار الأمني والسياسي، والشفافية في تسيير المشاريع، ومدى فعالية المؤسسات العامة، مما يتطلب من الجزائر ليس فقط إصدار قوانين جديدة، بل السهر على تطبيقها بكفاءة وتجسيد مبادئ الحوكمة والرقابة وتسهيل الإجراءات على أرض الواقع.

كما أن التحديات التي واجهها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المدروسة، مثل انخفاض أسعار النفط، والتغيرات السياسية، أثرت سلبًا على ثقة المستثمرين الأجانب، وفاقمت من تذبذب تدفق رؤوس الأموال إلى البلاد، وهو ما يستدعي ضرورة التفكير في نموذج تنموي جديد يقوم على تنويع الاقتصاد وتقليل التبعية للمحروقات، مما يعزز من جاذبية الاقتصاد الوطني في نظر المستثمرين.

وفي الأخير، فإن قضية مناخ الاستثمار في الجزائر ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالإرادة السياسية للإصلاح، وبوجود رؤية استراتيجية واضحة بعيدة المدى، تأخذ بعين الاعتبار جميع المحددات المؤثرة في البيئة الاستثمارية وتضعها ضمن سياسات منسجمة ومتكاملة تهدف إلى جعل الجزائر فعلاً مناخًا جاذبًا وليس طاردًا للاستثمار الأجنبي المباشر.

إختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** يشكل مناخ الاستثمار عاملاً أساسياً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. فرضية صحيحة حيث يعتبر مناخ الاستثمار العامل الرئيس في تحديد حجم تدفق الاستثمار.

- **الفرضية الثانية:** ساهمت بعض العوامل مثل الاستقرار السياسي، والإطار القانوني، وجودة البنية التحتية بشكل متفاوت في التأثير على تدفق الاستثمارات الأجنبية. فرضية صحيحة إذ أن كل العوامل المذكورة سابقا ساهمت ولو بشكل نسبي في تحسين تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر.
- **الفرضية الثالثة:** الإجراءات والإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة الجزائرية لم تكن كافية لجعل مناخ الاستثمار منافسًا إقليميًا. فرضية صحيحة وهذا ما لمسناه من خلال الدراسة التطبيقية حيث أنه وبالرغم من الإصلاحات والتدابير المتعلقة بتحسين تدفق الاستثمار يبقى ضئيلاً بمقارنة بما تم بذله.

نتائج الدراسة: من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية:

- لا يزال مناخ الاستثمار في الجزائر يواجه العديد من التحديات، خاصة فيما يتعلق بالبيروقراطية، تعقيد الإجراءات الإدارية، وعدم استقرار الإطار القانوني.
- شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تذبذبًا ملحوظًا خلال الفترة المدروسة، مما يعكس تأثير الظروف الداخلية والخارجية على قرارات المستثمرين.
- شكل قطاع المحروقات الوجهة الأساسية للاستثمارات الأجنبية في الجزائر، في حين بقيت بقية القطاعات تعاني من ضعف الجاذبية الاستثمارية.
- أثرت السياسات الاقتصادية غير المستقرة، كقانون 51/49، بشكل مباشر على ثقة المستثمرين الأجانب وعلى رغبتهم في الاستثمار في الجزائر.
- تحسن ترتيب الجزائر في بعض المؤشرات الدولية لمناخ الأعمال، لكن لا تزال هناك فجوة مقارنة ببعض الدول الجاذبة للاستثمار في المنطقة.
- الإصلاحات التي باشرتها الحكومة لم تشمل دائمًا كافة الجوانب المرتبطة بمناخ الاستثمار، خصوصًا الجوانب القضائية والضريبية.
- ضعف الشفافية وتفتشي الفساد يعتبران من أبرز العوامل المنفرة للمستثمرين الأجانب.
- البنية التحتية، رغم التحسن الذي شهدته، لا تزال دون تطلعات المستثمرين خاصة في المناطق الداخلية.
- غياب الترويج الفعال للاستثمار وعدم توفر المعلومات الدقيقة حول الفرص الاستثمارية يؤثر سلبًا على تدفق الاستثمارات.
- تركيز الحكومة على الاستثمار العمومي بدل تشجيع الاستثمار الخاص أثر على حيوية السوق الجزائرية.
- ضعف التنسيق بين مختلف المؤسسات والهيئات المكلفة بجذب الاستثمار يخلق نوعًا من التداخل والتكرار في المهام.

- لا تزال البيئة المالية والمصرفية في الجزائر غير ملائمة لدعم المشاريع الاستثمارية الأجنبية بفعالية.
- الاتفاقيات الثنائية والدولية للاستثمار لم تُفعل بالشكل الكافي للاستفادة منها في استقطاب المستثمرين.
- السياسة الاقتصادية الجزائرية في كثير من الأحيان تتسم بعدم الوضوح، مما يخلق حالة من التردد لدى المستثمرين.
- الرؤية الاستراتيجية بعيدة المدى لجذب الاستثمار الأجنبي لا تزال غائبة أو غير مفعلة على أرض الواقع.

الاقتراحات:

هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال تحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي:

- تبسيط الإجراءات الإدارية وتعميم الرقمنة لتقليل البيروقراطية وتحسين مناخ الأعمال.
- تعزيز الاستقرار القانوني والشفافية من خلال إصلاحات عميقة في النظام القضائي وتوضيح القوانين الخاصة بالاستثمار.
- تنويع القطاعات الجاذبة للاستثمار من خلال تطوير قطاعات السياحة، الفلاحة، والصناعة التحويلية.
- تفعيل دور الهيئات المعنية بالترويج للاستثمار، وتوفير معلومات دقيقة ومحدثة عن فرص الاستثمار المتاحة.

أفاق الدراسة:

هناك بعض الجوانب التي لم يتم التطرق لها في بحثنا هذا والتي يمكن أن تكون مجالاً لأبحاث مستقبلية

نذكر منها:

- دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر؛
- أثر مناخ الاستثمار على تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر دراسة قياسية؛
- تفعيل دور السوق المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً- الكتب

- 1- أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 2- حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية.
- 3- سعيد النجار، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، القاهرة، مصر.
- 4- عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، دار الجامعة الجديدة بالإسكندرية، مصر، 2002.
- 5- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003.
- 6- عبد الكريم كاكبي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة التجارب، ط 1، المكتبة العصرية.
- 7- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 8- غسان عبيد محمد المعموري، عقد الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان 2015.
- 9- فريد النجار، إدارة الأعمال الدولية والعالمية، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 10- فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.
- 11- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 12- فليح حسين خلف، اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2007.

ثانياً- الأطروحات

- 1- أحلام خليفة، محددات الاستثمار الخاص في الجزائر وآثاره على التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة قياسية 1990-2015، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019.
- 2- أميرة بحري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000-2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2017.
- 3- كمال شريط، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014.

4- هشام طلحي، إنعكاسات مناخ الاستثمار من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر والمغرب دراسة قياسية مقارنة 1990 - 2019، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2021-2022.

ثالثا-المقالات

1- صابرين، تيبب محمد وجيرب، الاستثمار السياحي في الجزائر بين نظم التحفيز والمعوقات في التشريع الجزائري، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، العدد 5، 2020.

2- صالح مفتاح دلال بن سمينة، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصاديات عربية، عدد 41.

3- مروان عبد المالك، محمد وحيد حسن، دور مؤشرات مناخ الاستثمار في تحفيز النمو الاقتصادي، دراسة قياسية عن ماليزيا، 1990-2016، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 25، عدد 110، 2019.

رابعا- المداخلات

1- عبد الحكيم سعيد ولطفي شعباني، الاستثمار كسبيل لتحقيق التنمية المستدامة، مداخلات مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول أثر مناخ الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة، مؤسسة الوراقة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

خامسا- القوانين

1- المادة 7 من القانون رقم 16-09 المتعلق بالاستثمار، 2016.

2- المادة 12-13 من القانون رقم 16-09 المتعلق بالاستثمار، 2016.

3- المادة 24 من القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار، 24 جويلية 2022.

4- المادة 26 من القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار، 24 جويلية 2022.

سادسا- المراجع باللغة الأجنبية

1- OCDE; Definition de referance detaillées des investissement internationaux. Parid. 1983.



